

الخلوة الشرعية والآثار المرتبة عليها

دراسة فقهية مقارنة

إعداد:

د. عبد الرحمن بن سعدي الحربي
الأستاذ المشارك في قسم الفقه
بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القدمة

(الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (١).
 القائل سبحانه في كتابه المبين: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (٢).
 والقائل جل ذكره: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (٣).
 والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على خير البرية، وأزكى البشرية، المبعوث رحمة للعالمين، وحجة الله على الخلق أجمعين؛ محمد بن عبد الله، صاحب اللواء المعقود، والحوض المورود، والوجه الأنور، والجبين الأزهر، القائل: ((لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا ومعهما نو محرمٌ))، متفقٌ عليه (٤).
 والقائل صلوات الله وسلامه عليه: ((تَرْجُوا الْوُدُودَ الْوَلُودَ؛ فَتَأْتِي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) (٥).

أما بعد:

فإن للخوة الشرعية صلة مباشرة بالحياة الزوجية، بل ولها آثار

- (١) سورة الفاتحة، آيات: (٢-٤).
- (٢) سورة النساء، الآية: (١).
- (٣) سورة الحجرات، الآية: (١٣).
- (٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٩/٣٣٠-٣٣١، برقم: (٥٢٣٣)، ومسلم في صحيحه ٩٧٨/٢، برقم: (٢٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، واللفظ لمسلم.
- (٥) أخرجه أحمد في مسنده ٣/١٥٨، ٢٤٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/٨١-٨٢، وسعيد بن منصور في سننه ١/١٣٩، من حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه. وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٦/١٩٥.

تترتب عليها.

فاجتماع الزوجين بعد عقد النكاح في مكان يامن فيه من اطلاق الناس عليهما -ولو لم يقع بينهما جماع- تترتب عليه حقوق زوجية، وواجبات اسرية، وتتعلق به أمور اجتماعية، تحتاج إلى بحث عميق، ودراسة متأنية.

وآمل أن أكون قد وفقت لذلك -إن شاء الله تعالى- بإعداد هذا البحث، وفق دراسة فقهية مقارنة.

أهمية الموضوع:

وتظهر أهمية هذا الموضوع من خلال بيان الأحكام المتعلقة به؛ إذ إن هناك حقوقاً زوجية قد تتأثر إيجاباً أو سلباً بمجرد الخلوة الشرعية بين الزوجين، وإن لم يحصل وطء.

الأمر الذي أوجد لدي حرصاً شديداً وقناعة أكيدة بمدى الحاجة إلى بحث هذا الموضوع ودراسته.

رغبة مني في بيان هذا الجانب الفقهي -إفادة لطالب الاستفادة، وخدمة للشريعة الإسلامية، ورواد المكتبة الفقهية- أسهمت بكتابة بحث علمي سمّيته: (الخلوة الشرعية والآثار المترتبة عليها، دراسة فقهية مقارنة)، راجياً من الباري تبارك وتعالى أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب له القبول، وأن يجزل به الثواب؛ إنه على كل شيء قدير.

أسباب الاختيار:

من الأسباب التي رَغِبْتُني في بحث هذا الموضوع، ودَعَتني إلى الكتابة فيه؛ ما يلي:

١ - أهميته العلمية؛ حيث يتعلّق بجانب من الأحكام الفقهية المتصلة بالحياة الزوجية، التي هي أساس الأسرة الإسلامية، ونواة المجتمع الإسلامي.

٢ - أن إفراده ببحث مستقلّ يسهلُ على قاصده الاطلاع عليه، ويسرّر له الإفادة منه.

٣ - الإسهام في إثراء المكتبة الإسلامية، وإفادة روادها، بإضافة بحثٍ علميٍّ إلى خزائنها، وبدراسة فقهية مقارنة.

خُطّة البحث:

تتكوّن خُطّة البحث من مقدّمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

المقدّمة: وتتضمّن الافتتاحية، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخُطّة البحث، ومنهجه.

التمهيد: في تعريف الخلوة، وبيان ضوابطها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الخلوة.

المطلب الثاني: ضوابط الخلوة.

الفصل الأول: أثر الخلوة في ثبوت المهر، والعدة، والرجعة، وفيه ثلاثة

مباحث:

المبحث الأول: أثر الخلوة في ثبوت المهر.

المبحث الثاني: أثر الخلوة في ثبوت العدة.

المبحث الثالث: أثر الخلوة في ثبوت الرجعة.

الفصل الثاني: أثر الخلوة في وجوب النفقة، وانتشار الحرمة، وثبوت النسب، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر الخلوة في وجوب النفقة.

المبحث الثاني: أثر الخلوة في انتشار الحرمة.

المبحث الثالث: أثر الخلوة في ثبوت النسب.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها خلال البحث.

منهج البحث:

لقد قمت -بعد توفيق من الله وإعانة- بإعداد هذا البحث وفق المنهج التالي:

- ١- جمع المادّة العلمية المتعلّقة بهذا الموضوع من مصادرها الفقهية.
- ٢- دراسة كلّ مسألة من مسائله دراسةً مستقلّةً، فإن كانت موضع إجماعٍ أو اتّفاقٍ بين الفقهاء ذكرت ذلك مع توثيقه، وإن كانت موضع خلافٍ حرّرتُ أقوالَ الفقهاء فيها، وذلك بذكر آراء الأئمة الأربعة، مراعيًا الترتيبَ الزمّنيّ بين المذاهب، وقد أذكر مذهب الظاهرية أحياناً، وكذلك أقوال الصّحابة -رضي الله تعالى عنهم- وأقوال بعض التّابعين ومن بعدهم من علماء الأئمة رحمهم الله.
- ٣- إيراد ذكر الإجماع أو الاتّفاق أو الاختلاف في المسألة الخلافية، وإتباعه بنقل عبارات بعض الفقهاء القائِلين بذلك من مصادر مذاهبهم، بغرض إثبات نسبة تلك الأقوال إليهم.
- ٤- عرض الأدلّة لكلّ قولٍ مرتّبة بحسب ترتيب تلك الأقوال في المسألة، مع بيان وجه الدلالة عند الحاجة، وذكرت الاعتراضات على الأدلّة والإجابة عنها إن وجد.
- ٥- ترجيح ما ظهر لي رجحانه في المسألة الخلافية، مع ذكر شيءٍ من أسباب التّرجيح.
- ٦- أخذ أقوال الفقهاء من مصادر مذاهبهم الفقهية، مع الحرص التّام

على توثيق جميع النقول الواردة في البحث.

- ٧- ترقيم الآيات القرآنية، وبيان مواضعها من سور القرآن الكريم.
- ٨- تخريج الأحاديث بعزوها إلى مصادرها الحديثية من كتب السنة المعتمدة، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.
- فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بتخرجه منهما، أو من أحدهما، وإن لم يكن فيهما، أو في أحدهما؛ خرجته من كتب السنة الأخرى؛ وذكرت من كلام أهل العلم ما يفيد الحكم عليه صحةً أو ضعفاً.
- ٩- ذكر اسم المصدر أو المرجع في الحاشية مختصراً، ثم ذكره كاملاً في الفهرس الخاص بالمصادر والمراجع.
- ١٠- عدم الترجمة للأعلام الواردة في البحث خشية الإطالة.
- ١١- وضع الخاتمة المشتملة على أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها خلال البحث.
- ١٢- وضع الفهرس الخاص بالمصادر والمراجع التي تمّ الاعتماد عليها والرجوع إليها، مرتباً حسب الحروف الهجائية، ويليه فهرس الموضوعات.

وفي الختام؛ أحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً، وأشكره - سبحانه وتعالى - شكراً يليق بجلاله وعظيم سلطانه؛ إذ سهّل عليّ إعداد هذا البحث العلمي، ويسرّ لي إنجازه.

علماً بأنّي بذلت جهدي في إعداده وإخراجه؛ فإن أصبت
فبمحض فضل الله -عزّ وجلّ- وعونه وتوفيقه، وأسأله -تعالى-
المزيد من فضله، وإن أخطأت فأستغفر الله وأتوب إليه، وأسأله العفو
والعافية، وعذري أنّني لم أقصد سوى الوصول إلى الحق والصواب،
ولا حول ولا قوة إلا بالله، والله تعالى أعلى وأعلم.

وصلّى الله تعالى على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه:

عبد الرحمن بن سعدي الحربي

تَمْهِيد

في تعريف الخلوة، وبيان ضوابطها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الخلوة.

المطلب الثاني: ضوابط الخلوة

المطلب الأول

تعريف الخلوة

الخلوة في اللغة -بفتح الخاء المعجمة، وسكون اللام، وفتح الواو- مصدر خلا المكان، إذا لم يكن فيه أحد. وخلوت به وإليه: إذا اجتمعت معه في خلوة^(١).

ومنه قوله تعالى: (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ)^(٢)، أي: انصرفوا إلى شياطينهم واجتمعوا بهم^(٣).

ويقال: خلا الرجل بصاحبه -إليه- إذا انفرد به واجتمع معه في خلوة، وكذلك خلا الرجل بزوجته خلوة: إذا اجتمع معها^(٤)، وخلا المنزل من أهله: إذا فرغ، فهو خال، وأخلى -بالألف- لغة فيه^(٥)، والنساء الخاليات: اللاتي لا أزواج لهن^(٦)، والتخلّى: التفرغ، يقال: تخلّى للعبادة، من الخلوة: وهو التبرؤ من الشرك، وعقد القلب على الإيمان^(٧).

والخلاء، ممدوداً: المكان الذي لا أحد فيه^(٨).

أمّا الخلوة في الاصطلاح: فهي خلوة الرجل بامرأته بعد عقد النكاح

(١) انظر: الصّحاح ٢٣٣٠/٦، ولسان العرب ٢٣٧/١٤.

(٢) البقرة، آية: ١٤.

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم ٧٩/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤٤/١.

(٤) انظر: المعجم الوسيط ٢٥٤/١.

(٥) انظر: المصباح المنير ١٨١/١.

(٦) انظر: لسان العرب ٢٣٩/١٤.

(٧) انظر: لسان العرب ٢٤٣/١٤، والقاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ص ١٢١.

(٨) انظر: الصّحاح ٢٣٣٠/٦، وأنيس الفقهاء ص ٦٢، والمطلع ص ١١.

الصَّحِيح فِي مَكَانٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِمَا فِيهِ أَحَدٌ؛ كغرفةٍ أَغْلَقَتْ
أبوابها، ونوافذها، وأرخت ستورها^(١).

(١) انظر: التعريفات ص ١٠١، والفقہ الإسلامي وأدلته ٣٢١/٧، ومعجم لغة الفقهاء
ص ٢٠٠، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٥٢/٢.

المطلب الثاني

ضوابط الخلوة

للخلوة الشرعية ثلاثة ضوابط، وذلك على النحو التالي:

الأول: أن لا يكون لدى الزوجة مانع يمنع زوجها من الوطء،
والموانع ثلاثة أنواع:

١- المانع الحقيقي، وهو أن يكون أحد الزوجين مريضاً مرضاً يمنع الجماع، أو كان الزوج صغيراً لا يجامع مثله، أو كانت الزوجة صغيرة لا يجامع مثله، أو كانت المرأة رتقاء، أو قرناء؛ لأن الرتق والقرن يمنعان من الوطء^(١).

٢- المانع الشرعي؛ كان يكون أحدهما صائماً صوماً رمضان، أو محرماً بحج أو عمرة، أو تكون المرأة حائضاً، أو نفساء؛ لأن كل ذلك محرم للوطء؛ فكان مانعاً من الوطء شرعاً^(٢).

والحيض والنفاس يمنعان الوطء؛ لأنهما أدنى^(٣)؛ لقول الله

تعالى:

(١) انظر: المبسوط ١٥٠/٥، وبدائع الصنائع ٢٩٢/٢، وروضة الطالبين ٢٦٣/٧، والكافي لابن قدامة ٩٥/٣.

(٢) انظر: الدر المختار ١١٤/٣، وملتنقى الأبحر ٢٤٩/١، والشرح الكبير ٤٦٨/١، وجواهر الإكليل ٣٠٨/١، وروضة الطالبين ٢٦٣/٧، ومغني المحتاج ٢٢٥/٣، والمحرم في الفقه ٣٥/٢، والمغني ١٥٥/١٠.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٢٩٢/٢.

(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى) (١).

٣- المانع الطبيعي، وهو أن يكون معهما ثالث، سواء كان الثالث بصيراً أم أعمى، يقظاً أم نائماً، بالغاً أم صبيّاً غير بالغ، عاقلاً أم غير عاقل، رجلاً أو امرأة، أو أجنبية، أو منكوحة (٢).

الثاني: أن تكون الخلوة في مكان لا يمكن لأحد الاطلاع عليهما فيه؛ فلو خلا بها في شارع أو طريق أو صحراء أو مسجد أو حمام عام، أو سطح لا ساتر له، أو في بيت مفتوح الباب، والنوافذ، أو في بستان لا باب له؛ فلا تتحقق الخلوة الصحيحة (٣).

الثالث: أن تكون الخلوة في عقد نكاح صحيح؛ إذ الخلوة الصحيحة هي خلوة الاختداء - كما يسميها بذلك - المالكية (٤)، من الهدوء، وهو السكون (٥)؛ لأن كل واحد منهما اهتدى للآخر، وسكن له، واطمأن له، وهو المعروف عندهم بإرخاء الستور، سواء كان هناك إرخاء ستور أو غلق باب أم لا (٦).

كما يسمونها - أيضاً - خلوة الزيارة (٧)، وهي الحاصلة من زيارة أحدهما للآخر (٨).

(١) البقرة، آية: ٢٢٢.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٢/٢٩٣، وحاشية ابن عابدين ٣/١١٥.

(٣) انظر: المبسوط ٥/١٥٠، والفروع ٥/١٥٣.

(٤) انظر: مختصر خليل ص ١٢٤، والشرح الكبير للترديد ١/٤٦٨.

(٥) انظر: لسان العرب ١/١٨٠، والقاموس المحيط ١/٣٤-٣٥.

(٦) انظر: جواهر الإكليل ١/٣٠٨، وبلغة السالك ١/٤١٣، وحاشية الدسوقي ١/٣٠١.

(٧) انظر: الشرح الكبير للترديد ١/٤٦٨.

(٨) انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٢/٥٢.

الفصل الأول

أثر الخلوة في ثبوت المهر، والعدة، والرجعة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر الخلوة في ثبوت المهر.

المبحث الثاني: أثر الخلوة في ثبوت العدة.

المبحث الثالث: أثر الخلوة في ثبوت الرجعة.

المبحث الأول

أثر الخلوّة في ثبوت المهر^(١)

اتَّفَقَ الفقهاء على أن الصّدّاق يجب كلّهُ بالدخول بالزّوجة^(٢).
وهذا الاتّفاق حكاه ابن رشد^(٣) وغيره^(٤).

ودليل ذلك قوله تعالى: (وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا * وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا)^(٥).

قال ابن كثير: ((وكيف تأخذ الصّدّاق من المرأة، وقد أفضيت إليها، وأفضت إليك؟

قال ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد والسّدي وغير واحد: ((يعني: الجماع))^(٦).

ثم وقع الخلاف بينهم في: هل من شرط وجوب الصّدّاق المسيس مع الدّخول أم ليس ذلك من شرطه، على قولين:

(١) قال الزّمخشري: ((وصورة المسألة: الزّوج إذا خلا بامراته في بيت، وأغلق عليها الباب، أو أرخى عليها ستراً، ولم يكن بينهما مانع طبيعي ولا شرعي، ولم يكن معهما ثالث)). رؤوس المسائل ص ٤٠١.

(٢) والدّخول بالزّوجة كناية عن وطنها. انظر: هداية الرّاغب ص ٤٦٨.

(٣) انظر: بداية المجتهد ٢٢/٢.

(٤) انظر: بدائع الصّنائع ٢٧٤/٢، والحاوي الكبير ٣٩٠/٩، والمغني ١٥٣/١٠، وموسوعة الإجماع ٩٧٨/٢، والفقّه الإسلامي وأدلّته ٢٨٨/٧.

(٥) التّساء ٢٠-٢١.

(٦) تفسير القرآن العظيم ٧٠٤/١، وانظر أيضاً: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/٦٧.

القول الأول:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ممّا يستقرّ به المهر كاملاً: الخوة الصحيحة التي استوفت شرائطها، وليس الميسيس من شرائطها. وبه قال أبو حنيفة^(١)، والشافعي في قوله القديم^(٢)، وأحمد في رواية^(٣)، وهو الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب^(٤).

وهو المروي عن الخلفاء الراشدين: أبي بكر^(٥)، وعمر^(٦)، وعثمان^(٧)، وعلي^(٨)، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر^(٩)، وجابر بن عبد الله، ومعاذ بن جبل^(١٠)، وعبد الله بن مسعود^(١١)، والمغيرة بن شعبة^(١٢).

وبه قال -أيضاً- عروة بن الزبير، وعلي بن الحسين، وإسحاق بن راهويه، والثوري، والزهري، وعطاء، والنخعي^(١٣)، والأوزاعي^(١٤).

(١) انظر: الهداية ٢٠٥/١، والبنية ١٨٩/٤، والعناية ٣٢٢/٣، ٣٣١، وتبيين الحقائق ١٤٢/٢، وبدائع الصنائع ٢٩١/٢، ومجمع الأنهر ٣٥٠/١، ورووس المسائل ص ٤٠١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٥٤٠/٩، وروضة الطالبين ٢٦٣/٧، وخليّة العلماء ٤٦٠/٦، والتنبية ص ١٦٦، ومغني المحتاج ٢٢٥/٣.

(٣) انظر: مختصر الخرقى ص ١٧٨، والإفصاح ١٣٩/٢، والتحقيق في أحاديث الخلاف ١٩٩/٣، وكشاف القناع ١٥١/٥، وهداية الراغب ص ٤٦٨.

(٤) انظر: الإنصاف ٢٨٣/٨، ٣٠٦.

(٥) انظر: المحلى ٤٨٣/٩، وموسوعة فقه أبي بكر الصديق ص ٢٢٧.

(٦) انظر: موسوعة فقه عمر بن الخطاب ص ٨٤٦.

(٧) انظر: موسوعة فقه عثمان ص ٣٣٦.

(٨) ينظر: موسوعة فقه علي بن أبي طالب ص ٦٠٦.

(٩) انظر: موسوعة فقه عبد الله بن عمر ص ٦٨٠-٦٧٩.

(١٠) انظر: البنية ٢٠٢/٤.

(١١) وهذا هو الصحيح الثابت عنه رضي الله عنه.

انظر: موسوعة فقه عبد الله بن مسعود ص ٢٤٣.

(١٢) انظر: الباب في الجمع بين السنة والكتاب ٦٨٣/٢.

(١٣) انظر: موسوعة فقه إبراهيم النخعي ٤٦٤/١، ٨٩٨/٢.

وابن أبي ليلى^(٢).

قال السرخسي: ((والخلوة بين الزوجين البالغين المسلمين وراء سترٍ أو بابٍ مغلقٍ؛ توجب المهر))^(٣).

وقال الرافعي: ((وأما الخلوة بلا وطء...؛ فالقديم: الخلوة مؤثّرة))^(٤).

وقال الشربيني: ((والقديم: يستقر^(٥) بالخلوة في النكاح الصحيح حيث لم يكن مانعٌ حسبيّ؛ كرتقٍ، ولا شرعيّ؛ كحيضٍ))^(٦).

وقال الزركشي: ((الخلوة بالمرأة بعد العقد في الجملة حكمها حكم الدخول في استقرار المهر، وإن لم يطاء، على المذهب المعروف بلا ريب))^(٧).

القول الثاني:

أنّ الخلوة الصحيحة لا يستقرّ بها المهر، ما لم يكن المسيس، وبه قال مالك^(٨)، والشافعي في الجديد^(١)، والمعول عليه من مذهبه^(٢)،

(١) انظر: البناية ٢٠٢/٤، والمغني ١٠٣/١٠، والشرح الكبير للمقنسي ٣٢٢/٤،

وعيون المجالس ١١٤٨/٣.

(٢) انظر: بداية المجتهد ٢٢/٢.

(٣) المبسوط ١٤٨/٥-١٤٩.

(٤) العزيز شرح الوجيز ٢٥٠/٨.

(٥) أي: المهر.

(٦) مغني المحتاج ٢٢٥/٣.

(٧) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٣١٣/٥.

(٨) انظر: بداية المجتهد ٢٢/٢، وعيون المجالس ١١٤٧/٣، والكافي لابن عبد البر ٢

٥٥٨/، والقرع ١١٠/٢، والقوانين الفقهية ص ٢٠٧، والشرح الصغير للتردير

٤١٣/١.

وأحمد في رواية^(٣).

وحكي ذلك عن ابن مسعود^(٤)، وابن عباس^(٥) رضي الله عنهم.

وبه قال داود الظاهري^(٦)، وشريح، والشعبي، وطاووس، وابن سيرين^(٧)، وأبو ثور^(٨).

قال القاضي عبد الوهاب: ((مجرد الخلوة لا يوجب كمال الصداق إذا لم يكن وطء))^(٩).

وقال النووي: ((الخلوة لا تقرّر المهر، ولا تؤثر فيه على الجديد، وهو الأظهر))^(١٠).

وقال ابن قدامة: ((لا يستقر^(١١) إلا بالوطء، وحكي ذلك عن ابن مسعود، وابن عباس، رضي الله عنهم، وروي نحو ذلك عن أحمد))^(١٢).

(١) انظر: الأم ٢٤٧/٥، ومختصر المزني ص ١٨٤، والمهذب ٧٤/٢، وعمدة السالك ص ١٥٧، وحاشية البيجوري ١٢٨/٢، والإقناع لابن المنذر ٣٠٣/١، ومنهاج الطالبين ص ١٠٢، والمسائل الفقهية لابن كثير ص ١٧٢.

(٢) انظر: الحاري الكبير ٥٤٠/٩.

(٣) انظر: الإنصاف ٣٠٥/٨، والمبدع ١٧٣/٧، والشرح الكبير للمقدسي ٣٢٢/٤، والهداية للكلوداني ٢٦٤/١-٢٦٥.

(٤) انظر: موسوعة فقه عبد الله بن مسعود ص ٢٤٣. ولكن الصحيح الثابت عنه هو استقرار المهر بالخلوة الصحيحة، وإن لم يحصل وطء، كما تقدم.

(٥) انظر: موسوعة فقه عبد الله بن عباس ٤٤٩/١. ولكن نقل الجصاص عنه أن الخلوة ولو بغير مسيس توجب المهر كاملاً، انظر: أحكام القرآن للجصاص ٤٣٦/١.

(٦) انظر: المحلى ٤٨٢/٩، وانظر أيضاً: بداية المجتهد ٢٢/٢.

(٧) انظر: المغني ١٥٣/١٠، وعيون المجالس ١٤١٧/٣.

(٨) انظر: فقه الإمام أبي ثور ص ٤٧٦، والحاري الكبير ٥٤٠/٩.

(٩) المعونة ٨٦٥/٢.

(١٠) روضة الطالبين ٢٦٣/٧.

(١١) يعني: المهر.

وقال الزركشي: ((وقيل عن أحمد رواية أخرى أن المهر لا يستقر إلا بالوطء))^(١).

وقال ابن حزم: ((ومن طلق^(٢) قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق الذي سمي لها، وكذلك لو دخلها بها، ولم يطأها طال مقله معها أم لم يطل))^(٣).

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١ - قوله تعالى: (وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قَنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا * وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا)^(٤).

وجه الدلالة: أن الله تعالى منع الأزواج من استرجاع المهور واستردادها إذا خلوا بزوجاتهم، ولم يشترط المسيس؛ لأن الله تعالى عبر عنه بالإفضاء؛ فبته عبارة عن الخلوة، سواء دخل بها أم لم يدخل بها^(٥).

واعترض عليه بما يلي:

- (١) المغني ١٥٣/١٠.
- (٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٣١٤/٥.
- (٣) يعني: امرأته.
- (٤) المحلى ٤٨٢/٩.
- (٥) النساء ٢١-٢٠.
- (٦) انظر: المغني ١٥٤/١٠، والشرح الكبير للمقنسي ٣٢٢/٤، والمبسوط ١٤٩/٥.

أ- أن المراد بالإفشاء -في الآية-: الجماع، فقد نقل الماوردي عن الزجاج في معانيه: أنه الغشيان، وقال ابن قتيبة في غريب القرآن: هو الجماع^(١).

ب- أن هذه الآية مجملة فقد ورد تفسيرها في قوله تعالى: (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم)^(٢)، ومن المعلوم أن المفسرة تقضي على الإجمال^(٣).

٢- عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كشف خمار امرأة ونظر إليها فقد وجب الصداق، دخل بها أو لم يدخل بها^(٤).

واعترض عليه الماوردي بقوله: إن كشف القناع لا يتعلق به كمال المهر عندنا، ولا عندهم؛ فإن جعلوه كناية في الخلوة كان جعله كناية في الوطء أولى^(٥).

واعترض عليه أيضاً:

أ- أن الحديث مرسل، والمرسل ليس بحجة.

ب- أنه من رواية ابن لهيعة، وهو ضعيف^(٦).

(١) انظر: الحاوي الكبير ٥٤٢/٩.

(٢) البقرة، آية: ٢٣٧.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٥٤٢/٩.

(٤) أخرجه الذارقطني في سننه ٣/٣٠٧، وأبو داود في مراسيله ص ١٤٧، وقال

الحافظ ابن حجر: ((رجاله ثقات)) تلخيص الحبير ١٩٣/٣.

(٥) الحاوي الكبير ٥٤٢/٩.

(٦) انظر: التحيق في أحاديث التعليق ٣/٢٠٠، والتعليق المغني ٣/٣٠٧.

وأجيب عن هذا الاعتراض: أن المراسيل حجة^(١)، ولم يتفرد ابن لهيعة في روايته، فقد روى أبو داود في مراسليه: عن عبد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن محمد بن ثوبان، ولفظه: من كشف امرأة، فنظر إلى عورتها؛ فقد وجب الصداق^(٢).

جـ: أنه ليس فيه للدخول ذكر ولا أثر، وإنما فيه كشفها والنظر إلى عورتها، وقد يفعل هذا بغير دخول بها، وقد لا يفعله في مدخول بها، ثم ليس فيه -أيضاً- بيان أنه في المتزوجة فقط، بل ظاهره عموم في كل زوجة وغيرها^(٣).

٣- عن زرارة بن أوفى أنه قال: قضى الخلفاء الراشدون المهليون أنه من أغلق باباً وأرخى ستراً، فقد وجب عليه المهر^(٤).

٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال عمر بن الخطاب: إذا

(١) انظر: التحقيق في أحاديث التعليق ٢٠٠/٣.

(٢) انظر: المراسيل لأبي داود ص ١٤٧، برقم: (١٨٨)، والبيهقي في السنن الكبرى

٢٥٦/٧، وفي معرفة السنن والآثار ٢٤٦/١٠، وابن حزم في المحلى ٤٨٦/٩.

(٣) انظر: المحلى ٤٨٦/٩.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٨٨/٦، برقم: (١٠٨٧٥)، واللفظ له، وابن أبي شيبه في مصنفه ٢٣٥/٤، وابن حزم في المحلى ٤٨٢/٩-٤٨٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٦-٢٥٥/٧، وقال: ((هذا مرسل، زرارة لم يدركهم))، أي: الخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم، فالأثر منقطع، وانظر: معرفة السنن والآثار ١٠/٢٤٦.

أرخيت الستّر وغلقت الأبواب؛ فقد وجب الصّدّاق^(١).

٥- عن يحيى بن سيعد قال: سمعت سعيد بن المسيّب يقول: إنّ عمر بن الخطاب قضى في الرّجل يتزوّد: إذا أرخيت عليه الستور، وغلقت الأبواب فقد وجب عليه الصّدّاق^(٢).

٦- عن يحيى بن أبي كثير أنّ عمر بن الخطاب قضى في رجل اختلى امرأة، ولم يخالطها، فالصّدّاق كاملاً^(٣).

وفي رواية: قال عمر: ((ما ذنبهنّ إن جاء العجز من قبلكم؟ لها الصّدّاق كاملاً، والعدة كاملة))^(٤).

ونقل البيهقي إثره عن الشافعي رحمهما الله - أنّه قال: ((ذلك يدلّ على أنّه يقضى بالمهر وإن لم تدّع المسيس))^(٥).

٧- عن الأحنف بن قيس أنّ عمر وعليّاً رضي الله عنهما - قالوا: ((إذا أغلق باباً، وأرخص ستراً، وخلى بها فلها الصّدّاق كاملاً

(١) أخرجه عبد الرزّاق في مصنفه ٢٨٧/٦، برقم: (١٠٨٦٨)، وابن حزم في المحلى ٤٨٣/٩، وقال: ((صحيح عن عمر)).

(٢) أخرجه عبد الرزّاق في مصنفه ٢٨٧/٦، برقم: (١٠٨٦٩، ١٠٨٧٠، ١٠٨٧١)، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٣٥/٤، والدار قطني في سننه ٣٠٧/٣، البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٥/٧.

(٣) أخرجه عبد الرزّاق في مصنفه ٢٨٨/٦، برقم: (١٠٨٧٤)، وابن حزم في المحلى ٤٨٤-٤٨٣/٩.

(٤) أخرجه عبد الرزّاق في مصنفه ٢٨٨/٦، برقم: (١٠٨٧٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٦/٧.

(٥) السنن الكبرى ٢٥٦/٧.

وعليها العدة^(١).

٨- عن أبي البختري عن عليّ أنّه قال: ((إذا أغلق باباً وأرخى ستراً، وخلقى بها فلها الصّدّاق^(٢))).

٩- عن مكحول أنّه قال: ((اجتمع نفرٌ من أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم فقال عمر ومعاذ: إنه إذا أغلق الباب، وأرخى الستّر فقد وجب الصّدّاق^(٣))).

١٠- عن نافع عن ابن عمر أنّه قال: ((إذا أجيّفت الأبواب، وأرخيت الستور، وجب الصّدّاق^(٤))).

١١- عن ابن شهاب عن زيد بن ثابت قال: ((إذا دخل الرجل بامرأته فأرخيت عليها الستور، فقد وجب الصّدّاق^(٥))).

١٢- عن سليمان بن يسار أنّ الحارث بن الحكم تزوّج امرأةً فدخل بها

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢٤٤/١٠، وفي السنن الكبرى ٢٥٥/٧،

وعبد الرزّاق في مصنفه ٢٨٥/٦، برقم: (١٠٨٦٣)، و٢٨٨/٦-٢٨٩، برقم: (

١٠٨٧٧)، وابن حزم في المحلى ٤٨٣/٩.

وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٣٥/٤، والدارقطني في سننه ٣٠٧/٣، عن عامر الشعبي.

قال الحافظ ابن حجر: ((فيه انقطاع))، تلخيص الحبير ١٩٣/٣.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٣٥/٤.

وراه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٥/٧، والدارقطني في سننه ٣٠٧/٣، عن عباد بن عبد الله الأسدي بنحوه.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٣٥/٤.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٣٥/٤-٢٣٦، والدارقطني في سننه ٣٠٧/٣،

وابن حزم في المحلى ٤٨٣/٩.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ ٥٢٨/٢، البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢٤٣/١٠.

فإذا هي خضراء^(١)، فلم يكشفها، فقال^(٢) عندها مخلياً بها، ثم خرج فطلقها، وأرسل إليها نصف الصداق، فرفع ذلك إلى مروان، فأرسل مروان إلى زيد بن ثابت، فقال: زيد: ((أرأيت لو أن المرأة حملت الآن؟ وقالت: هو منه، أكنت مقيماً عليها الحد؟ قال: لا. فقال زيد: لها صداقها كاملاً^(٣))).

قال ابن قدامة بعد أن ذكر بعض هذه الآثار ما نصّه: ((وهذه قضايا تشتهر، ولم يخالفهم أحد في عصرهم؛ فكان إجماعاً))^(٤).

فقد روى نافع بن جبير: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون: إذا أرخى الستّر، أو أغلق الباب فقد وجب الصداق^(٥).

١٣- أن النكاح عقد على منفعة؛ فوجب أن يكون التمكن من المنفعة بمنزلة استيفائها في استقرار بدلها كالإجارة.

(١) والمراد بها: السمراء.

(٢) من القبلولة، لا من القول.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٨٥/٦-٢٨٦، برقم: (١٠٨٦٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٣٤/٤-٢٣٥، والذّار قطي في سننه ٣٠٧/٣، البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٦/٧، والطحاوي في مشكل الآثار ٢٧٠/١، وابن حزم في المحلى ٩/٤٨٣.

(٤) المغني ١٠/١٥٤، وانظر حكاية الإجماع في: شرح فتح القدير ٣/٣٣٢، وتبيين الحقائق ٢/١٤٢، والبنية ٤/٢٠٢، والكافي لابن قدامة ٣/٩٥، والشرح = الكبير للمقدسي ٤/٤٢٢، وكشاف القناع ٥/١٥١، والإقناع لابن المنذر ١/٣٠٣، ونوادر الفقهاء ص ٨٩-٩٠.

(٥) انظر: المحلى ٩/٤٨٣.

اعترض على هذا الدليل:

بأن القياس على الإجارة منتقض ممن سلّمت نفسها في صوم أو حرام أو حيض.

١٤- أن المهر في مقابلة الإصابة، كما أن النفقة في مقابلة الاستمتاع، ثم ثبت أن التمكن من الاستمتاع شرط بمنزلة الاستمتاع في استقرار النفقة فوجب أن يكون التمكن من الإصابة بمنزلة الإصابة في استقرار المهر.

اعترض عليه:

أن النفقة مقابلة بالتمكن دون الوطء، ولذلك وجب لها النفقة مع التمكن في الصيام والإحرام، وليس كذلك المهر؛ لأنه في مقابلة الوطء؛ لأنهم لا يكملون المهر بالخلوة في حال الإحرام والصيام^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- قوله تعالى: (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ) (٢).

وجه الدلالة: ((نص الله تبارك وتعالى في هذه الآية في المطلقة قبل المسيس أن لها نصف الصداق؛ فوجب إيجاباً ظاهراً أن الصداق لا يجب إلا بالمسيس، والمسيس هنا كما هو الظاهر من الآية:-

(١) انظر هذين الدليلين والاعتراض عليهما في: الحاوي الكبير ٥٤١/٩، ٥٤٢-٥٤٣.

(٢) البقرة: ٢٣٧.

الإجماع^(١).

وذكر الماوردي أن المراد بالمسيس في الآية هو الجماع، وذلك
لثلاثة معان:

أحدها: أنه مروى في التفسير عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله
عنهم^(٢).

الثاني: أن المسيس كناية لما يستقبح صريحه، وليست الخلوة
الصحيحة، مستقبحة التصريح فيكنى عنها، والوطء مستقبح؛
فكنى بالمسيس عنه.

الثالث: أن المسيس لا يتعلّق به كمال المهر؛ لأنه لو خلا بها من غير
مسيس كمل المهر، ولو وطئها من غير خلوة كمل عليه المهر،
ولو مسّها من غير خلوة ولا وطء لم يكمل المهر؛ فكان حمل
المسيس على الوطء الذي يتعلّق به الحكم أولى من حمله على
غيره^(٣).

اعترض عليه:

أن المراد بالمسيس في الآية: الجماع، أمر محتمل؛ فيتحتمل أن
يكون المراد به: الوطء، فهو إذاً من إطلاق اسم السبب على المسبب،
ويحتمل أن يكون المراد به: حقيقته، وهو مجرد اللمس بالكف أو
غيرها، فهو إذاً من إطلاق المسبب على السبب؛ إذ اللمس مسبب عن

(١) انظر: بداية المجتهد ٢٣/٢، ونهاية المحتاج ٣٤١/٦، ومغني المحتاج ٢٢٥/٣.

(٢) سيأتي ذكره قريباً. إن شاء الله تعالى.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٥٤١/٩-٥٤٢، بتصرف.

الخلوة عادةً، وكلّ منهما مُمكنٌ، ولكن يرجح هذا الثاني -وهو الخلوة- بقضاء الصحابة رضي الله عنهم أجمعين^(١)، وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ كَشَفَ خِمَارَ امْرَأَةٍ وَنَظَرَ إِلَيْهَا وَجِبَ الصَّدَاقُ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ))^(٢).

٢- قوله تعالى: (وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا)^(٣).

وجه الدلالة: دلّت الآية الكريمة على أنّ الزوج لا يرجع على الزوجة بشيءٍ من المهر بعد الإفضاء، والإفضاء هو الجماع^(٤).

اعترض عليه:

أنّ تفسير الإفضاء بالجماع غير مسلم، بل المراد به: الخلوة، نظراً إلى حقيقته؛ إذ هو مأخوذٌ من الفضاء، وهو المكان الخالي^(٥)؛ فقوله تعالى: (وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ) ، معناه: وقد خلا بعضكم إلى بعض، ومثل ما ذكرنا هو الصحيح المنقول عن الفراء إمام أهل اللغة^(٦)، ولو سلم أنّ الإفضاء كناية عن الوطء؛ فإنّ المراد والله

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢/٢٩٢، وشرح فتح القدير ٣/٣٣٢، وشرح الزركشي ٥/٣١٦-٣١٥، والمغني ١٠/١٥٤، وكشاف القناع ١٥١/٥.

(٢) تقدّم تخريجه قريباً، عند الكلام عن الدليل الثاني من أدلة أصحاب القول الأول.

(٣) النساء: ٢١.

(٤) انظر: المذهب ٢/٧٤، وتكملة المجموع الثانية ١٦/٣٤٦.

(٥) انظر: لسان العرب ١٥/١٥٧، ومعجم مقاييس اللغة ٤/٥٠٨-٥٠٩.

(٦) انظر: بدائع الصنائع ٢/٢٩٢، والبنية ٤/٢٠٤، والمغني ١٠/١٥٤، والشرح الكبير للمقدسي ٤/٣٢٢.

أعلم- التَّشْنِيع والمبالغة في الانتهاء في الأخذ في مثل هذه الحال، أي: وكيف تأخذونه وقد حصل مباضعتكم لأزواجكم، ومثل ذلك يتعجب منه وينكره أهل المروءات^(١).

٣- عن ليث بن أبي سليم عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لا يجب الصَّدَاقُ حَتَّى يَجَامِعَهَا، لها نصفه^(٢).

٤- أن الخلوة لو كانت كالإصابة في تقرير المهر؛ لكانت كالإصابة في وجوب مهر المثل في الشبهة^(٣).

٥- أنه لم يحصل منه المسيس المقصود بالعقد، كما لو لم يخل بها فلا اعتبار بها في تقرير المهر^(٤).

٦- أن الخلوة بدون المسيس- لا توجب الغسل، فكذا لا توجب

(١) شرح الزركشي على مختصر الخرقى ٣١٦/٥.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٩٠/٦، برقم: (١٠٨٨٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٣٦/٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٤/٧، وفي معرفة السنن والآثار ٢٤٥/١٠.

وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، وليس بالقوي، وقال الحافظ ابن حجر: ((في إسناده ضعف))، تلخيص الحبير ١٩٣/٣، وانظر: الإشراف لابن المنذر ٦٤/٤، ومسائل أحمد برواية هانيء ٢١٥/١.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٩٠/٦، برقم: (١٠٨٨٣)، عن الثوري عن طاووس عن ابن عباس به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٤/٧، وفي معرفة السنن والآثار ٢٤٥/١٠، عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما-، إلا أن روايته عن ابن عباس فيه انقطاع، ويقال: إنها عن صحيفة، وانظر: معرفة السنن والآثار ١٠/٢٤٥/.

= وحكي مثل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه-، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٣٦/٤، البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٥/٧، وفي معرفة السنن والآثار ٢٤٥/١٠، وابن حزم في المحلى ٤٨٤/٩، وقال: ((منقطع))؛ لأن الشعبي لم يدرك ابن عباس، وانظر: تلخيص الحبير ١٩٢/٣.

(٣) انظر: تكملة المجموع الثانية ٣٤٨/١٦.

(٤) انظر: المعونة ٨٦٥/٢.

كمال المهر؛ كالقابلة من غير خلوة^(١).

٧- أن الخلوة تعرّت عن الإصابة؛ فلم يجب بها استقرار المهر؛ كالخلوة إذا كان أحدهما محرماً بحجّ أو عمرة أو صائماً فرضاً^(٢).

٨- أن الوطء تختصّ به أحكام كثيرة؛ كالحدّ، والغسل، والحضات، والتحليل للزوج الأول، وسقوط العنة، وحكم الإيلاء، وإفساد العبادة، ووجوب الكفارة، واستحقاق المهر في النكاح الفاسد، وكماله في الصحيح، ووجوب العدة فيهما، فلما انتفى عن الخلوة جميع هذه الأحكام سوى تكميل المهر والعدة انتفى عنها هذان اعتباراً بسائر الأحكام^(٣).

٩- أن الخلوة لما لم يقدّم في حقّها مقام الإصابة، لم يقدّم في حقّها مقام الإصابة -أيضاً- كالنظر، وبيان ذلك: أنّه لو خلا بها لم يسقط بها حقّ الإيلاء والعنة^(٤).

١٠- أن ما لا يثبت به حقّ التسليم في أحد جنبي العقد لم يثبت به حقّ التسليم في الجنب الآخر قياساً على تسليم المبيع والمؤجر إذا كان دون قبضهما حائل^(٥).

(١) انظر: الإشراف على مسائل الخلاف ١١١/٢، والحاوي الكبير ٥٤٢/٩.

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: الإشراف على مسائل الخلاف ١١١/٢، والحاوي الكبير ٥٤٢/٩، ومغني المحتاج ٢٢٥/٣.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٥٤٢/٩.

(٥) انظر: المصدر السابق.

الترجيح:

الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ قَالُوا بِاسْتِقْرَارِ الْمَهْرِ كَامِلًا بِالْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ، دُونَ اشْتِرَاطِ الْوُطْءِ وَالْمَسِيسِ، لَمَّا يَأْتِي:

١- لصراحة ما استدلوا به.

٢- أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ -، وَاتَّفَقَهُمْ حُجَّةٌ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ((وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضِيطُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذَا بَعْدَهُمْ كَثُرَ الْإِخْتِلَافُ وَانْتَشَرَ فِي الْأُمَّةِ))^(١).

٣- أَنَّ التَّسْلِيمَ الْمُسْتَحَقَّ لِلْمَهْرِ وَجَدَ مِنْ جِهَتِهَا فَيُسْتَقَرُّ بِهِ الْبَدَلُ، كَمَا لَوْ وَطَّئَهَا الزَّوْجُ^(٢)؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنْ حَالِ الرَّجُلِ أَنَّهُ إِذَا خَلَا بِزَوْجَتِهِ، وَكَانَ صَاحِبًا سَلِيمَ الْحَوَاسِ؛ أَنَّهُ يَطَّأُهَا، لَمَّا فِي الْخُلُوةِ مِنْ شَبْهَةٍ قَوِيَّةٍ، وَكَوْنِهَا مَظَنَّةٌ لِلْإِصَابَةِ^(٣).

(١) العقيدة الواسطية ص ١٧١.

(٢) انظر: المبسوط ١٤٩/٥، والمغني ١٥٤/١٠.

(٣) انظر: الإشراف على مسائل الخلاف ١٦٧/٢-١٦٨.

المبحث الثاني

أثر الخلوة في ثبوت العدة

أجمع الفقهاء على أن الرجل إذا فارق زوجته في حياته قبل المسيس والخلوة فلا عدة عليها، وهذا الإجماع نقله القرطبي^(١)، وابن قدامة^(٢)، وغيرهما^(٣).

لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ) ^(٤).

كما أجمعوا أيضاً -على القول بوجوبها على المطلقة بعد المسيس^(٥).

لقول الله تعالى: (وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) ^(٦).

ثم اختلفوا في وجوبها على المطلقة بالخلوة الصحيحة بشروطها، وإن لم يصبها زوجها على قولين:

(١) انظر: بداية المجتهد ٨٩/٢.

(٢) انظر: الكافي ٣٠١/٣، والمغني ١٩٤/١١.

(٣) انظر: المبدع ١٠٧/٨، وكشاف القناع ٤١١/٥، والقوانين الفقهية ص ٢٤٠، وموسوعة الإجماع ٧٤٧/٢، ومعرفة السنن والآثار ١٩٧/١١، والمهذب ١٣١/٢.

(٤) الأحزاب: ٤٩.

(٥) انظر: الكافي لابن قدامة ٣٠١/٣، والمغني ١٩٧/١١، وانظر أيضاً: القوانين الفقهية ص ٢٤٠، وتكملة المجموع الثانية ١٢٦/١٨.

(٦) البقرة: ٢٢٨.

القول الأول:

ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب العدة على المطلقة بالخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح دون الفاسد، وبه قال أبو حنيفة^(١)، ومالك^(٢)، والشافعي في قوله القديم^(٣)، والحنابلة في رواية^(٤)، وهي المذهب^(٥).

وبه قال عروة بن الزبير^(٦)، وعلي بن الحسين^(٧)، وعطاء، والزهرري^(٨)، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، والنخعي^(٩)، وسعيد بن المسيب^(١٠).

وهو المروي عن الخلفاء الراشدين: أبي بكر^(١١)، وعمر بن الخطاب^(١٢)، وعثمان بن عفان^(١٣)، وعلي بن أبي طالب^(١٤)، وعبد الله

(١) انظر: المبسوط ١٤٩/٥، وبدائع الصنائع ١٩٢/٣، والذر المختار ٥٢٣/٣، والبنية ٢٠٢/٤، ورؤوس المسائل ص ٤٠١.

(٢) انظر: عيون المجالس ١٣٥١/٣، ومختصر خليل ص ١٥٥، والشرح الكبير ٢/٤٦٨، وجواهر الإكليل ٣٨٥/١.

(٣) انظر: حلية العلماء ٣١٤/٧، وروضة الطالبين ٢٦٣/٧، والحاوي الكبير ٥٤٠/٩، ونهاية المحتاج ١٢٨/٧.

(٤) انظر: المقنع ص ٢٥٧، ومنتهى الإرادات ٣٤٤/٢، والوجيز للذجيلي ص ٣٩٩، والمبدع ١٠٧/٨-١٠٨، والإقناع ١٠٨/٤، والهداية للكلوذاني ٥٩/٢.

(٥) انظر: الإنصاف ٢٧٠/٩.

(٦) انظر: مصنف عبد الرزاق ٢٨٩/٦، برقم: (١٠٨٧٩).

(٧) انظر: المحلى ٤٨٣/٩.

(٨) انظر: مصنف عبد الرزاق ٢٨٥/٦، برقم: (١٠٨٦٥).

(٩) انظر: البنية ٢٠٢/٤، والمغني ١٩٧/١١.

(١٠) انظر: المغني ١٩٨/١١.

(١١) انظر: موسوعة فقه أبي بكر الصديق ص ١٨٥.

(١٢) انظر: موسوعة فقه عمر بن الخطاب ص ٦٤٠.

(١٣) انظر: موسوعة فقه عثمان بن عفان ص ٢٦٢.

(١٤) انظر: موسوعة فقه علي بن أبي طالب ص ٤٦٧.

بن عمر^(١)، وزيد ابن ثابت^(٢)، وعبد الله بن مسعود^(٣).

قال العيني: ((والخوة الصحيحة قائمة مقام الدخول عندنا في

تأكيد المهر ووجوب العدة، وثبوت النسب))^(٤).

وقال القاضي عبد الوهاب البغدادي: ((إذا خلا بزوجه على أنه لم

يصبها فعليها العدة))^(٥).

وقال الماوردي: ((الخوة كالدخول في كمال المهر، ووجوب

العدة))^(٦).

وقال الزركشي: ((وقد اختلف في وجوب العدة على المخلو بها

بشرطه، ومذهبنا: وجوبها))^(٧).

وقال ابن قدامة: ((وإن طلقها بعد الخوة، وجبت العدة))^(٨).

(١) انظر: موسوعة فقه عبد الله بن عمر ص ٣٢٦-٣٢٧، و ٥٨٠.

(٢) انظر: المغني ١٩٧/١١، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ٣١٤/٥.

(٣) انظر: موسوعة فقه عبد الله بن مسعود ص ٢٤٣، وهو الصحيح المحفوظ عنه.

(٤) البناءة ٢٠٢/٤.

(٥) الإشراف على مسائل الخلاف ١٦٧/٢.

(٦) الحاوي الكبير ٥٤٠/٩.

(٧) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٥٣٥/٥.

(٨) الكافي ٣٠١/٣.

القول الثاني:

أنه لا تجب عليها العدة، وبه قال الشافعي^(١)، في أصح قوليه^(٢)، واختاره من الحنابلة ابن عقيل صاحب عمد الأدلة^(٣).

وبه قال الشعبي، وابن سيرين، وأبو ثور^(٤)، وشريح^(٥).

وهو المروي عن ابن عباس^(٦)، وعبد الله بن مسعود^(٨)، رضي الله عنهم.

قال الشافعي: ((اختلف بعض المفتين في المرأة يخلو بها زوجها فيفلق باباً ويرخي سترأ، وهي غير محرمة ولا صائمة، فقال ابن عباس، وشريح، وغيرهما: لا عدة عليها إلا بالإصابة نفسها؛ لأن الله عز وجل هكذا قال.... قال الشافعي: وبهذا أقول))^(٩).

(١) انظر: المهذب ٢/٢٨٢، روضة الطالبين ٨/٣٦٥، ومنهاج الطالبين ص ١١٥، وعمدة السالك ص ١٦٨، ومغني المحتاج ٣/٣٨٤، وحاشية البيجوري ٢/١٧٦-١٧٧.

(٢) انظر: حلية العلماء ٧/٣١٤.

(٣) انظر: الإنصاف ٩/٢٧٠، والمبدع ٨/١٠٧، والفروع ٥/٥٣٦.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٩/٥٤٠.

(٥) انظر: معرفة السنن والآثار ١١/١٩٧.

(٦) لكن هذا بخلاف ما رواه عبد الرزاق في مصنفه (٦/٢٩١، برقم: ١٠٨٨٦)، عن الشعبي عن شريح أنه قال في امرأة دخل بها رجل فمكثت عنده زمناً فلم يستطعها؛ ففُضِيَ لها بالنصف ((أي: نصف الصداق))، وعليها العدة.

وفي رواية (٦/٢٩٠-٢٩١، برقم: ١٠٨٨٥)، بلفظ: ((ولها نصفه، والعدة واجبة عليها)).

(٧) انظر: المصدر السابق.

(٨) نسبه إليه الماوردي في الحاوي الكبير ٩/٥٤٠.

(٩) الأم ٥/٢١٥، وانظر: معرفة السنن والآثار ١١/١٩٧.

وقال المرداوي: ((واختار في عمدة الأدلة^(١)): لا عدة بخلوة مطلقاً))^(٢).

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

- ١- عن زرارة عن أبي أوفى أنه قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون أن من أغلق باباً، وأرعى سترأ فقد وجب المهر، ووجبت العدة^(٣).
- ٢- عن إبراهيم -النخعي- قال: قال عمر: ((ما ذنبهن، إن جاء العجز من قبلكم، لها الصداق كاملاً، والعدة كاملة))^(٤).
- ٣- عن الأحنف بن قيس أن عمر وعلياً قلا: ((إذا أغلق باباً، وأرعى سترأ؛ فلها الصداق، وعليها العدة))^(٥).
- ٤- عن حبان بن جابر رضي الله عنه - قال: إذا نظر إلى فرجها ثم طلقها فلها الصداق، وعليها العدة^(٦).

(١) ألفه علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، الفقيه، الأصولي، أبو الوفاء الظفري، أحد علماء الحنابلة، ولد سنة: (٤٣١هـ)، وتوفي سنة: (٥١٣هـ).
انظر ترجمته في: المنهج الأحمد ٢/٢٥٢-٢٧٠، وذيل طبقات الحنابلة ١/١٤٢-١٦٣.

- (٢) الإنصاف ٩/٢٧٠.
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ٤/٢٣٥، البيهقي في السنن الكبرى ٧/٢٥٥-٢٥٦، وفي معرفة السنن والآثار ١٠/٢٤٦، وهذا أثر منقطع كما تقدم.
- (٤) تقدم تخريجه، عند ذكر الدليل السادس من أدلة أصحاب القول الأول.
- (٥) تقدم تخريجه، عند ذكر الدليل السابع من أدلة أصحاب القول الأول.
- (٦) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ٤/٢٣٥.

- ٥- كذلك روي عن زيد بن ثابت -رضي الله عنه- أن عليها العدة^(١).
- ٦- أن هذه القضية -أي: وجوب العدة بالخلوة الصحيحة- اشتهرت في عهد الصحابة -رضي الله عنهم- بينهم، ولم ينقل إنكارها عنهم، فصارت إجماعاً^(٢).
- ٧- ولأن التمكين من استيفاء المنفعة، جعل كاستيفائها، ولهذا استقرت به الأجرة في الإجارة؛ فجعل كالاستيفاء في العدة^(٣).
- ٨- ولأن التسليم بالواجب بالنكاح؛ قد حصل بالخلوة الصحيحة؛ فتجب به العدة، كما تجب بالدخول^(٤).
- ٩- ولأن الخلوة تقتضي الوطء، وهو الغالب في حال من يخلو بزوجه، والوطء يوجب العدة، كما يوجب كمال المهر^(٥).

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

- ١- قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا)^(٦).

(١) انظر: المغني ١١/١٩٨، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ٣١٤/٥. وقد تقدم قضاء زيد بن ثابت رضي الله عنه في هذا، ولكن لم أجد ذكر العدة فيه.

(٢) انظر: المغني ١١/١٩٨، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ٣١٤/٥، والشرح الكبير للمقدسي ٣٧/٥، والمبدع ٨/١٠٨، وكشاف القناع ٥/٤١٢، وانظر أيضاً: المهذب للشيرازي ١٨٢/٢.

(٣) انظر: الكافي لابن قدامه ٣/٣٠١، والمغني ١١/١٩٨.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٣/١٩١، والمبسوط ٥/١٤٩.

(٥) انظر: الإشراف على مسائل الخلاف ٢/١٦٧-١٦٨.

(٦) الأحزاب: ٤٩.

مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا (١).

وجه الدلالة:

أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ نَصَّتْ عَلَى أَنَّ الْمَطْلَقَةَ قَبْلَ الْمَسِيسِ لَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ، وَأَنَّ الْعِدَّةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بِالْمَسِيسِ؛ فَالْمَطْلَقَةُ فِي الْخُلُوعِ الصَّحِيحَةِ لَمْ تَمَسْ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ (٢).

اعتراض عليه:

أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ مَخْصُوصَةٌ بِقَضَاءِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ قَضَوْا فِي الْخُلُوعِ الصَّحِيحَةِ بِوُجُوبِ الْعِدَّةِ كَمَا قَضَوْا فِيهَا بِوُجُوبِ الْمَهْرِ (٣).

٢- عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَخْلُو بِهَا وَلَا يَمْسُهَا ثُمَّ يَطْلُقُهَا: لَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الصَّدَاقِ، وَلَا عِدَّةُ عَلَيْهَا (٤).

٣- أَنَّ الْعِدَّةَ تَجِبُ لِبَرَاءَةِ الرَّحِمِ، وَالْحَاجَةُ إِلَى الْإِسْتِبْرَاءِ بَعْدَ الدَّخُولِ لَا قَبْلَهُ، وَلَا عِبْرَةٌ بِالْخُلُوعِ؛ إِذَا عُرِتْ عَنِ الْإِصَابَةِ (٥)؛ فَلَا تَوْجِبُ

(١) الأحزاب: ٤٩.

(٢) انظر: الأم: ٢١٥/٥.

(٣) انظر: المغني ١١/١٩٨، والشرح الكبير للمقنسي ٣٧/٥، والمبدع ٨/١٠٨.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٧/٤٢٤، وفي معرفة السنن والآثار ١١/١٩٧،

وفي إسناده لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَيْسَ بِالْقَوِي، وَلِهَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ

حَجَرٍ فِي تَلْخِيسِ الْحَبِيرِ (٣/١٩٣): ((فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ)).

(٥) انظر: المهذب ٢/١٨٢، والحاوي الكبير ٩/٥٤٢.

اعترض عليه:

أن الخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح أقيمت مقام الدخول^(١)، في وجوب العدة التي فيها حق الله تعالى؛ لأن حق الله تعالى يحتاط في إيجابه^(٢)، ولأن الخلوة تقتضي الوطء، وهي الغالب في حال من يخلو بزوجه، والوطء يوجب العدة كما يوجب كمال المهر^(٣).

٤- ولأنها مطلقة لم تمس فأشبهت من لم يخل بها^(٤).

اعترض عليه:

أن القياس على من لم يخل بها لا يصح؛ لأنه لا يوجد منها التمكن^(٥).

٥- أن للوطء أحكاماً كثيرة تختص به من: وجوب الحدة، والغسل، وثبوت الإحصان، والإحلال للزوج الأول، وسقوط العنة، وحكم الإيلاء، وإفساد العبادة، ووجوب الكفارة، واستحقاق المهر في النكاح الفاسد، وكماله في الصحيح، فلما انتفت عن الخلوة جميع هذه الأحكام وجب أن تنتفي العدة كذلك قياساً على سائر الأحكام المذكورة واعتباراً بها^(٦).

(١) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤٥٠/٥، وحاشية سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب على المقنع ٢٢١/٣.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١٩١/٣، والعدة من حقوق الله تعالى، انظر: الاختيارات الفقهية ص ٢٨١.

(٣) انظر: الإشراف على مسائل الخلاف ١٦٧/٢-١٦٨، والخرشي ١٣٦/٤.

(٤) انظر: تكملة المجموع الثانية ١٢٦/١٨.

(٥) انظر: المغني ١٩٨/١١، والشرح الكبير للمقدي ٣٧/٥.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٥٤٢/٩.

هذه الأحكام وجب أن تنتفي العدة كذلك قياساً على سائر الأحكام المذكورة واعتباراً بها^(١).

الترجيح:

الرَّاجِح - والله تعالى أعلم - هو القول الأول، الذي ذهب إليه جمهور الفقهاء، والقاتل بأن الخلوة توجب العدة لما يلي:

- ١ - أنه رأي جماهير الصحابة، وقد قضى به الخلفاء الراشدون، ولم ينكره أحدٌ منهم؛ فكان بالإجماع رضي الله عن الجميع.
- ٢ - أنه قد حصل بالخلوة تمكين الزوج من استيفاء حقه في الوطء، فتجري الخلوة - هنا - مجرى الوطء، وتوجب ما يوجبه، ومن ذلك وجوب العدة.
- ٣ - أن الآية التي استدل بها أصحاب القول الثاني على عدم وجوب العدة مخصوصة بما استدل به أصحاب القول الأول^(٢).

(١) انظر: الحاوي الكبير ٥٤٢/٩.

(٢) انظر: المغني ١٩٨/١١، والكافي ٣٠١/٣، والشرح الكبير للمقنسي ٣٧/٥.

المبحث الثالث

أثر الخلوة في ثبوت الرجعة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول:

أن الخلوة الصحيحة ليس لها أثر في الرجعة، بمعنى: أنها ليست برجعة، بل لا بد من الوطاء لصحة الرجعة. وبه قال أبو حنيفة^(١)، والشافعي في قوله الجديد^(٢)، وأحمد في رواية، وهي الصحيح من المذهب^(٣)، واختاره أبو بكر^(٤)، والكلوذاني^(٥).

قال الموصلي: ((والخلوة ليست برجعة))^(٦).

وقال الشافعي: ((وإذا دخل الرجل بالمرأة فقال: قد أصبتها، وطلقتها، وقالت: لم يصبني؛ فالقول قولها ولا رجعة له عليها، ولو قالت: قد أصابني، وقال: لم أصبها؛ فعليها العدة، بإقرارها أنها عليها؛ لا تحل للأزواج حتى تنقضي عدتها، ولا رجعة له عليها بإقراره أن لا عدة له عليها....، وسواء في هذا أغلق عليها باباً، أو أرخى ستراً، أو

(١) انظر: المبسوط ٢٦/٦، والهداية ٩/٢، وشرح فتح القدير ١٧١/٤-١٧٢، والذر

المختار ٣٩٨/٣، وحاشية ابن عابدين ٣٩٨/٣، والفتاوى البزازية ١٤٢/٤.

(٢) انظر: الأم ٢٤٧/٥، ومنهاج الطالبين ص ١١١، ومغني المحتاج ٣٣٧/٣.

(٣) انظر: الإنصاف ١٥٦/٩، والكافي لابن قدامة ٢٢٩/٣، والمبدع ٣٩٤/٧، والمقنع

ص ٢٤٥، وغاية المنتهى ١٧١/٣، والوجيز للذجيلي ص ٣٨٤.

(٤) انظر: المحرر ٨٣/٢.

(٥) انظر: الهداية ٤٢/٢، والمغني ٥٦٠/١٠، والإنصاف ١٥٦/٩.

(٦) الاختيار ١٤٧/٣.

لم يغلقه، أو طال مقامه معها، أو لم يطل، لا تجب عليها العدة، ولا يكمل لها المهر إذا طَلقت (إلا بالوطء نفسه) ^(١).

وقال ابن قدامة: ((وأما الخلوّة بها فليس برجعة؛ لأنّه ليس باستمتاع، وهذا اختيار أبي الخطاب)) ^(٢).

وقال المجد بن تيمية: ((وقال أبو بكر: لا رجعة بالخلوة من غير دخول)) ^(٣).

القول الثاني:

أنّ الخلوّة الصّحيحة لها أثر في الرجعة، ولا يشترط لها الوطء ولا الإصابة، بل تكفي الخلوّة الصّحيحة للرجعة، وبه قال مالك ^(٤)، والشافعي في القديم، وهو الأصح ^(٥)، وأحمد في رواية نقلها ابن منصور ^(٦)، وعليه أكثر الأصحاب ^(٧).

قال الخطّاب نقلاً عن اللّخمي: ((وتثبت الرجعة بالخلوة، وتصادقهما على الإصابة، ولو كانت خلوة زيارة)) ^(٨).

(١) الأمّ ٢٤٧/٥.

(٢) المغني ٥٦٠/٩.

(٣) المحرر ٨٣/٢.

(٤) انظر: مختصر خليل ص ١٤٧، والقوانين الفقهية ص ٢٣٩، والخرشي ٨٢/٤، والشرح الكبير للدردير ٤١٨/٢.

(٥) انظر: روضة الطالبين ٢١٧/٨.

(٦) انظر: المحرر ٨٣/٢، والمبدع ٣٩٤/٧، والشرح الكبير للمقدسي ٥٢٤/٤، والكافي لابن قدامة ٢٢٩/٣.

(٧) انظر: الإنصاف ١٥٦/٩، وغاية المنتهى ١٧١/٣.

(٨) التاج والإكليل ١٠٢/٤.

وقال الصّاوي: ((إنّ الرّجعة لا تصحّ إلاّ إذا ثبت النّكاح بشاهدين، وثبتت الخلوة))^(١).

وقال النّووي: ((إذا أثبتنا العدة بالوطء في الدبر، أو بالخلوة، ثبتت الرّجعة على الأصحّ))^(٢).

وقال المرداوي: ((وقيل: تحصل الرّجعة بالخلوة، وهو رواية نقلها ابن منصور، وعليه أكثر الأصحاب))^(٣).

وقال الزّركشي: ((وقد حكى أبو الخطاب عن الأصحاب أنّهم قالوا: إنّ الرّجعة تحصل بالخلوة))^(٤).

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- أنّ الخلوة لا يثبت بها تحريم المصاهرة فكذلك لا تثبت بها الرّجعة^(٥).

٢- أنّ الخلوة ليست باستمتاع فلا تثبت بها الرّجعة^(٦).

٣- أنّه لا يوجد في الخلوة لا قولاً ولا فعلاً يدلّ على الرّجعة، إذا فلا

(١) بلغة السالك ٤٧٣/١.

(٢) روضة الطالبين ٢١٧/٨.

(٣) الإنصاف ١٥٦/٩.

(٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقى ٤٥٠/٥، وانظر: الهداية للكلوذاني ٤٢/٢.

(٥) انظر: الكافي لابن قدامه ٢٢٩/٣، وشرح الزركشي على مختصر الخرقى ٥/٤٥٠.

(٦) انظر: المغني ٥٦٠/١٠، والشرح الكبير للمقدسي ٥٢٤/٤.

يكون لها أثر في الرجعة^(١).

٤- أن الرجعة لا تحصل بالخلوة بها؛ لأنها لا تبطل خيار المشتري للأمة فلم تكن رجعة؛ كاللمس لغير شهوة، فأما اللمس لغير شهوة، والنظر لذلك ونحوه فليس برجعة؛ لأنه يجوز في غير الزوجة عند الحاجة فأشبهه الحديث معها^(٢).

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- أن الخلوة تحصل بها الرجعة؛ لأن الخلوة بغير الزوجة تحرم؛ فهي أشبه بالاستمتاع الذي تحصل به الرجعة بلا خلاف^(٣).

٢- أن الخلوة يثبت بها كمال المهر، ووجوب العدة، فكذاك تثبت بها الرجعة؛ لكون الخلوة كالإصابة، وحكمها حكم الدخول في جميع أمورها^(٤).

اعترض عليه:

أن الخلوة إنما جعلت تسليماً في حق المهر، ووجوب العدة، وذلك لرفع الضرر عنها، وذلك المعنى لا يوجد في الرجعة؛ لأنها حق الزوج وهو متمكن من غشيانها^(٥).

(١) انظر: الاختيار ١٤٧/٣.

(٢) انظر: المغني ٥٦٠/١٠، والشرح الكبير للمقدسي ٥٢٤/٤، والمبدع ٣٩٤/٧.

(٣) انظر: الكافي لابن قدامة ٢٢٩/٣، والمغني ٥٦٠/١٠، والشرح الكبير للمقدسي ٤/٤، والمبدع ٣٩٤/٧.

(٤) انظر: المغني ٥٦٩/١٠، وشرح الزركشي ٤٥٠/٥.

(٥) انظر: المبسوط ٢٦-٢٥/٥.

الترجيح:

الراجح والله أعلم - هو القول الأول؛ القائل بأن الخلوة الصحيحة ليس لها أثر في الرجعة؛ لما يلي:

١- أن الرجعة هي عبارة عن إعادة لمطلقة غير بائن إلى ما كانت عليه بغير عقد^(١)، فلا تكفي الخلوة، بل لا بد لها من الإصابة؛ لأن الرجعية مباح سفرها مع زوجها؛ كما تجوز خلوته بها.

٢- أن الرجعة لا تحصل بالقبلة وبمباشرتها، والنظر في فرجها، فبذلك لا تحصل بما هو دون ما ذكر، حتى نص الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله - على عدم حصول الرجعة بالخلوة بها لشهوة^(٢).

٣- أن الزوجة والحالة هذه مطلقة رجعية، تحتاج إلى دليل قوي يدل على رجعتها؛ والخلوة ليست بدليل قوي حتى تثبت بها الرجعة، وبهذا تفارق ما ذكر من كمال المهر، ووجوب العدة بالخلوة الصحيحة كما تقدّم في المسألتين السابقتين.

(١) انظر: الشرح الصغير للدردير ٤٧٢/١، ونهاية المحتاج ٥٧/٧، ومنتهى الإرادات ٣١٢/٢.

(٢) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤٥٠/٥، والمقتع ص ٢٤٥.

الفصل الثاني

أثر الخوة في وجوب النفقة، وانتشار الحرمة، وثبوت النسب
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر الخوة في وجوب النفقة.

المبحث الثاني: أثر الخوة في انتشار الحرمة.

المبحث الثالث: أثر الخوة في ثبوت النسب.

المبحث الأول

أثر الخوة في وجوب النفقة

اتَّفَقَ الفقهاء -رحمهم الله تعالى- على ثبوت النفقة للزوجة التي تزوجها زوجها زوجاً صحيحاً، ودخل بها، وهي ممن توطأ، وهذا الاتفاق حكاه ابن حزم^(١)، وغيره^(٢).

قال الطحاوي: ((وعلى الزوج النفقة على زوجته فيما لا غنى لها عنه، من: طعام، ومن شراب، ومن كسوة، ومن خدمة بالمعروف))^(٣).

وقال ابن رشد: ((أما النفقة فاتَّفَقُوا على وجوبها))^(٤).

وقال ابن غنيم: ((المدخول بها تجب لها النفقة مطلقاً))^(٥).

وقال أبو عبد الله الدمشقي: ((اتَّفَقَ الأئمة على وجوب النفقة لمن تلزمه نفقته؛ كالزوجة، والأب، والولد الصغير))^(٦).

وقال ابن قدامة: ((اتَّفَقَ أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين، إلا الناشز منهن))^(٧).

(١) انظر: مراتب الإجماع ص ٧٩.

(٢) انظر: موسوعة الإجماع ١٠٥٩/٢.

(٣) مختصر الطحاوي ص ٢٢٣.

(٤) بداية المجتهد ٥٤/٢.

(٥) الفواكه التواني ٤٧/٢.

(٦) رحمة الأئمة ص ٣١٩.

(٧) المغني ٣٤٨/١١.

الأدلة:

١ - قول الله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ) ^(١).
وجه الدلالة:

دلّت الآية المباركة على أنّ الله تعالى جعل القوامة للرجال،
وعليه؛ فنفقة الزوجات واجبة على أزواجهن؛ لأنّ القيم على
غيره هو المتكفل بأمره ^(٢).

٢ - قوله تعالى: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ
فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ) ^(٣).

٣ - قوله تعالى: (قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ) ^(٤).
وجه الدلالة:

دلّت الآية الكريمة على وجوب النفقة؛ لأنها من الفرض.

٤ - قوله تعالى: (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا) ^(٥).

وقد بين الإمام الشافعي رحمه الله - وجه الدلالة من الآية
الكريمة فقال:

(١) النساء: ٣٤.
(٢) انظر: الحاوي الكبير ٤١٤/١١، وكفاية الأخيار ٨٩/٢.
(٣) الطلاق: ٧.
(٤) الأحزاب: ٥٠.
(٥) النساء: ٣.

معناه: ألاّ يكثر من تعولون؛ فلولاً وجوب النفقة عليه لما كان لخشية العيال تأثير^(١).

٥- حديث هند - امرأة أبي سفيان - رضي الله عنهما - لما جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشكت إليه أمرها؛ فقالت: يا رسول الله! إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي، فقال: ((خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف))^(٢).
وجه الدلالة:

في الحديث دلالة على وجوب نفقة الزوجة على زوجها، وعلى أن ذلك مقدرٌ بكفايتها^(٣).

٦- أن الزوجة محبوسة على الزوج، ممنوعة من التصرف والاحتساب لحقه في الاستمتاع بها؛ فوجب لها مؤنتها، ونفقتها، كما يلزم ذلك لمملوكه الموقوف على خدمته^(٤).

كما اتفقوا -أيضاً- على أن الخلوة موجبة للنفقة، بمعنى: أن الزوج إذا خلا بزوجته؛ فعليه نفقتها، وهو ما تطالعنا به مصادر

(١) انظر: الحاوي الكبير ٤١٥/١١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٥٠٧/٩، برقم: (٥٣٦٤)، ومسلم في صحيحه ٣/١٣٣٨-١٣٣٩، برقم: (١٧١٤).

وللمزيد من الأدلة يراجع: صحيح البخاري ٤٩٧/٩، باب فضل النفقة على الأهل ٩/٥٠٠، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال، والمغني ٣٤٨-٣٤٧/١١.

(٣) انظر: المغني ٣٤٨/١١.

(٤) انظر: المصدر السابق، والشرح الكبير للمقدسي ١١٠/٥، والمبدع ١٨٥/٨، وشرح منتهى الإرادات ٢٤٣/٣.

وانظر -أيضاً-: الحاوي الكبير ٤١٧/١١، والهداية للمرغيناني ٣٩/٢، والمعونة ٧٨٣/٢.

الحنفية^(١)، وبه قال المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

إلا أن الفقهاء اشترطوا لثبوت النفقة بالدخول بالزوجة شرطين هما^(٥):

١ - أن تسلم الزوجة نفسها للزوج في منزله، وتمكّنه من نفسها تمكيناً تاماً.

٢ - أن تكون الزوجة ممن يُجامع مثلها^(٦).

وزاد المالكية شرطين آخرين هما:

١ - بلوغ الزوج.

٢ - السلامة من المرض^(٧).

قال ابن البزاز: ((الخلوة توجب كمال المهر، والعدة، والنسب، والنفقة))^(٨).

وقال القاضي خان: ((تجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة

(١) انظر: بدائع الصنائع ١٨/٤، والذّر المختار ٥٧٤/٣، والفتاوى الهندية ٥٤٤/١، وملئقى الأبحر ١٤١/٤.

(٢) انظر: الرسالة الفقهية ص ٢٠٠، والمعونة ٧٨٢/٢، والقوانين الفقهية ص ٢٢٦، وبلغة السالك ٥١٨/١.

(٣) انظر: التذكرة في الفقه الشافعي ص ١٣٨، والتنبيه ص ٢٠٨، وحاشية القليوبي ٤٧٧/، والحاوي الكبير ٤٣٧/١١.

(٤) انظر: المغني ٣٩٦/١١، والكافي لابن قدامة ٣٥٤/٣، والإنصاف ٣٧٦/٩، والمبدع ٢٠٠/٨-٢٠١، والشرح الكبير للمقدسي ١٢١/٥.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ١٨/٤، والذّر المختار ٥٧٤/٣، والفتاوى الهندية ٥٤٤/١، وملئقى الأبحر ٣٠٠/١.

(٦) انظر: الاختيار ٣/٤، وفتاوى قاضي خان ٤٢٤/١.

(٧) انظر: حاشية التسوقي ٥٠٨/٢.

(٨) الفتاوى البزازية ١٤١/٤.

والذميمة والفقيرة، والغنية، دخل بها أو لم يدخل بها، كبيرة كان المرأة أو صغيرة، يُجامع مثلها؛ فإن كانت لا تُجامع لا نفقة لها^(١).

وقال الموصلي: ((وتجب للزوجة على زوجها إذا سلّمت نفسها في منزل، نفقتها، وكسوتها، وسكنها))^(٢).

وقال القيرواني: ((ولا نفقة للزوجة حتّى يدخل بها أو يدعى إلى الدخول وهي ممّن يوطء مثلها))^(٣).

وقال الدسوقي: ((والحاصل أنّه في التّوضيح جعل السّلامة من المرض، وبلوغ الزوج، وإطاقة الزّوجة للوطء، شرطاً في وجوب النّفقة للمدخول بها التي دعيت للدخول؛ فإن اختلف منها شرط فلا تجب النّفقة لها))^(٤).

وقال ابن رشد: ((لا تجب النّفقة على الزوج حتّى يدخل بها، أو يدعى إلى الدخول بها وهي ممّن توطء، وهو بالغ))^(٥).

وقال المزني: ((قال الشافعي رحمه الله - إذا كانت المرأة يجامع مثلها فخلت أو أهلها بينه وبين الدخول بها، وجبت عليه نفقتها، وإن كان صغيراً))^(٦).

وقال المزني: ((إذا لم تخل بينه وبينها فلا نفقة لها))^(٧).

(١) فتاوى قاضي خان ٤٢٤/١.

(٢) الاختيار ٣/٤.

(٣) الرسالة الفقهية ص ٢٠٠.

(٤) حاشية الدسوقي ٥٠٨/٢.

(٥) بداية المجتهد ٥٤/٢.

(٦) مختصر المزني ص ٢٣١.

(٧) المصدر السابق ص ٢٣٢.

وقال الشيرازي: ((إذا سلمت المرأة نفسها إلى زوجها، وتمكن من الاستمتاع بها ونقلها إلى حيث يريد، وهما من أهل الاستمتاع في نكاح صحيح، وجبت نفقتها))^(١).

وقال ابن النقيب: ((وإنما تلزمه النفقة إذا سلمت المرأة نفسها إليه، أو عرضت نفسها عليه، أو عرضها وليها إن كانت صغيرة سواء كان الزوج كبيراً أو صغيراً لا يتأتى منه الوطء إلا أن تسلم، وهي صغيرة ولا يمكن وطؤها؛ فلا نفقة لها، وشرط ذلك أيضاً أن تمكن التمكين التام؛ بحيث لا تمتنع منه في ليل أو نهار))^(٢).

وقال الخرقي: ((وإذا تزوج بامرأة مثلها يوطء فلم تمنعه نفسها، ولا منعه أولياؤها، لزمته النفقة))^(٣).

وقال ابن قدامة: ((يجب على الرجل نفقة زوجته وكسوتها بالمعروف إذا سلمت نفسها إليه ومكنته من الاستمتاع بها))^(٤).

الأدلة:

استدل الفقهاء على أن الخوة توجب النفقة بما يلي:

- ١ - عموم الآيات الدالة على وجوب النفقة، وقد تقدّم بعضها.
- ٢ - عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس؛ فقال: ((اتقوا الله في النساء؛ فإنكم

(١) المهذب ٢/٢٠٤.

(٢) عمدة السالك ص ١٩١.

(٣) مختصر الخرقي ص ٢٠٤.

(٤) الكافي ٣/٣٥٤.

أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه؛ فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن، وكسوتهن بالمعروف^(١).

٣- أن النفقة في مقابل التمكن من الاستمتاع، ولا يتصور ذلك مع تعذر الاستمتاع، فلم تجب نفقتها، كما لو منعه أولياؤها من تسليم نفسها، وكما لو كانت المرأة ناشزة، فلا نفقة لها^(٢) بالاتفاق^(٣).

٤- أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها ودخل عليها بعد سنتين فما أنفق عليها حتى دخل عليها؛ فدل على أن النفقة لا تجب إلا بعد التسليم، أو هي ممن يوطء مثلها^(٤)؛ إذ لو أنفق النبي صلى الله عليه وسلم عليها قبل الدخول بها لنقل إلينا^(٥).

٥- أن الصغيرة لم تبذل التسليم الواجب بالعقد؛ فلم تستحق النفقة^(٦).

٦- أنه لم يوجد التمكن التام منها؛ فلم يجب بدله، كما لا يجب بدل ما تلف من المبيع في يد البائع قبل التسليم^(٧).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٨٨٩/٢-٨٩٠، برقم: (١٢١٨).

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١٩/٤، والاختيار ٥/٤، والمعونة ٧٨٢/٢، وبداية المجتهد ٢/٥٥، وروضة الطالبين ٥٧/٩، وحاشية قليوبي ٧٨/٤، والمغني ٣٩٦/١١ والمبدع ٢٠٠/٨.

(٣) انظر: الإفصاح لابن هبيرة ١٨٤/٢، والتاج والإكليل ١٨٨/٤.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٤٣٧/١١، والمغني ٣٩٦/١١، والشرح الكبير للمقدسي ١٢٣/٥.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٤٣٧/١١.

(٦) انظر: المبدع ٢٠١/٨، والشرح الكبير للمقدسي ١٢٣/٥.

(٧) انظر: المهذب ٢٠٤/٢.

كما استدلّ المالكية على اشتراط البلوغ والسّلامة من المرض بما

يلي:

١- أن النفقة عوضٌ عن الاستمتاع الحاصل منها، فإذا كان الزوج صغيراً فلا يتأتّى منه الاستمتاع لقصوره وصغره؛ فلا نفقة لها؛ لأنّ النفقة في مقابل الاستمتاع^(١).

٢- أمّا دليلهم على السّلامة من المرض والخلوّ منه؛ فلأنّ المرض - كالرتق ونحوه - لا يمكن معه الاستمتاع بها^(٢).

(١) انظر: المعونة ٧٨٢/٢-٧٨٣، والإشراف على مسائل الخلاف ١٧٧/٢.

(٢) انظر: الخرشي ١٨٤/٤.

المبحث الثاني

أثر الخلوة في انتشار الحرمة

وفي هذه المسألة مواطن اتفاق، وموضع خلاف؛ أما مواطن الاتفاق فعلى النحو التالي:

أولاً: اتفق الفقهاء على أن خلوة الرجل بأُمته أو بأجنبية لا تنشر الحرمة، وهذا الاتفاق حكاه موفق الدين ابن قدامة^(١)، وشمس الدين ابن قدامة المقدسي^(٢).

قال ابن قدامة: ((وأما الخلوة بأجنبية، أو أُمته؛ فلا تنشر تحريماً، لا نعلم في ذلك خلافاً))^(٣).

ثانياً: اتفقوا -أيضاً- على أن الزوج إذا خلا بامرأته وباشرها دون الفرج لغير شهوة أنه لا ينشر الحرمة.

قال ابن مفلح: ((بغير خلاف نعلمه))^(٤).

ثالثاً: اتفقوا -أيضاً- على أن المصاهرة بالعقد تحرم -وإن لم يحصل دخول ولا خلوة- ما يلي:

أ- زوجة الأب، وزوجة كل جد وإن علا، وهذا الاتفاق حكاه ابن رشد

(١) انظر: المغني ٥٣٣/٩.

(٢) انظر: الشرح الكبير ٢١٥/٤، وانظر أيضاً: الاختيارات الفقهية ص ٢١١.

(٣) المغني ٥٣٣/٩.

(٤) المبدع ٦١/٧، وانظر: المغني ٥٣١/٩.

وغيره^(١).

والدليل على ذلك قوله تعالى: (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)^(٢).

ب- زوجة الابن وإن نزل -دون بناتهن وأمهاتهن- حكاه غير واحد من العلماء منهم: ابن المنذر^(٣).

والدليل عليه قوله تعالى : (وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ)^(٤).

ج- أم الزوجة وجداتها، حكاه ابن رشد وغيره^(٥).

بدليل قوله تعالى في بيان المحرمات: (وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ)^(٦).

رابعاً: اتفقوا -أيضاً- على أن الربيبة تحرم بالدخول على أمها^(٧). قال ابن حزم: ((وأجمعوا أن بيت الزوجة التي عقد زواجها صحيح، وقد دخل بها ووطنها، وكانت الابنة مع ذلك في حجره فحرام عليه نكاحها أبداً))^(٨).

(١) انظر: بداية المجتهد ٣٢/٢-٣٣، وانظر أيضاً: الإجماع لابن المنذر ص ٩٣، وحاشية الروض المربع ٢٨٨/٦.

(٢) النساء: ٢٢.

(٣) انظر: الإقناع ٣٠٦/١، وانظر أيضاً: بداية المجتهد ٣٢/٢-٣٣، وحاشية الروض المربع ٣٨٩/٦، ومراتب الإجماع ص ٦٦.

(٤) النساء: ٢٣.

(٥) بداية المجتهد ٣٣/٢، وانظر: المبسوط ١٩٩/٤، والاختيار ٨٥/٣.

(٦) النساء: ٢٣.

(٧) انظر: تحفة الفقهاء ١٢٢/١، وبداية المجتهد ٣٣/٢، وعمدة السالك ص ١٥٥، والإفصاح ١٢٨/٢.

(٨) مراتب الإجماع ص ٦٨.

وقال ابن قدامة: ((أما بنات النساء اللاتي دخل بهن، وهن الربائب، فلا يحرمن إلا بالدخول بأمهاتهن))^(١).

والدليل على ذلك قوله تعالى في بيان المحرمات: (وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ)^(٢).

والمراد بالدخول في هذه الآية: السوط، وإنما كنى عنه بالدخول^(٣).

وأما موضع الاختلاف ففيما إذا خلا بها، ولم يطأها، فهل تحرم ابنتها، كما لو خلا رجل بامرأة لشهوة قبل الوطء، ولم يطأها؛ ففيه خلاف على قولين:

القول الأول:

لا تحرم عليه البنت، وهو قول أبي حنيفة^(٤)، ومالك^(٥)، الشافعي^(٦)، وأحمد في رواية صحيحة^(٧)، اختارها القاضي وابن

(١) المغني ٥١٦/٩.

(٢) النساء: ٢٣.

(٣) انظر: حاشية الرّوض المربع ٢٩١/٦.

(٤) انظر: المبسوط ١٩٩/٤، ومختصر القدوري ٤/٣، وتحفة الفقهاء ١٢٢/١، والهداية للمرغيناني ١٩١/١، وشرح فتح القدير ٢١٠/٣، والفتاوى الهندية ١/٢٧٤، ومجمع الأنهر ٣٢٤/١.

(٥) انظر: الرسالة الفقهية ص ١٩٨، والتلقين ٣٠٣/١، والمعونة ٨١٥/٢، والإشراف على مسائل الخلاف ١٠٠/٢، والفواكه الدواني ٣٨/٢.

(٦) انظر: الأم ٢٤٠-٢٤٤/٥، والحاوي الكبير ٢٠١/٩، وحلية العلماء ٣٧٤/٦، والمهذب ٥٥/٢، وروضة الطالبين ١١١/٧، وكفاية الأخيار ٣٦/٢.

(٧) انظر: المغني ٥٣٣/٩، والشرح الكبير للمقنسي ٢١٥/٤، والإنصاف ١١٦/٨-١١٩، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ١٥٤/٥، وشرح منتهى الإرادات ٢٩/٣.

عقيل^(١).وبهذا القول قال الثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وأبو ثور^(٢).قال الموصلي: ((لا تحرم البنت حتى يدخل بالأم))^(٣).وقال ابن رشد: ((لا تحرم الربيعة، ولا شيء من بناتها، أو بنات بنيتها إلا الدخول بالأم، أو التلذذ بشيء منها بسبب الشرط الذي فيها))^(٤).وقال الشافعي: ((إذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل بها حتى ماتت، أو طلقها؛ فكل بنت لها وإن سفلن - حلال))^(٥).وقال ابن قدامة: ((أما تحريم الربيعة...؛ فالصحيح أنها لا تحرم))^(٦).

القول الثاني:

أنها تحرم عليه، وهو قول أحمد في رواية^(٧)، وهو ظاهر قول الخرقى^(٨)، وبه قال داود الظاهري بشرط: أن تكون الربيعة في حجره،

(١) انظر: المغني ١٠/١٥٥.

(٢) انظر: المغني ٩/٥١٧، وفقه أبي ثور ص ٤٦٦.

(٣) الاختيار ٨٥/٣.

(٤) المقدمات الممهّدة ١/٤٥٧.

(٥) الأم ٢٤/٥.

(٦) المغني ١٠/١٥٥.

(٧) انظر: المغني ٩/٥٣٣، والكافي لابن قدامة ٣/٣٨، والشرح الكبير ٤/٢١٥، والإنصاف ٨/١١٦، ١١٩، والمحرر ٢/١٩، والمبدع ٧/٦١.

(٨) انظر: مختصر الخرقى ص ١٧٨.

وكفالاته، وإلا فلا تحرم عليه^(١).

قال ابن قدامة: ((وإن خلا بها ثم طلقها، ولم يطأها فعنه: تحرم ابنتها كذلك))^(٢).

وقال -أيضاً-: ((أما تحريم الرّبيبة؛ فعن أحمد أنه يحصل بالخلوة))^(٣).

وقال الخراقي: ((إذا خلا بها بعد العقد؛ فقال: لم أطأها وصدقته لم يلتفت إلى قولهما، وكان حكمهما حكم الدخول في جميع أمورهما، إلا في الرجوع إلى زوج طلقها ثلاثاً))^(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((قال القاضي: والخلوة إن تجردت عن نظر أو مباشرة دون الفرج روايتان: قال: وقد أطلق القول في رواية أبي الحارث: إذا خلا بها وجب الصداق والعدة، ولا يحل أن يتزوج أمها ولا بنتها، ولا تحل المرأة لأبيه ولا لابنه))^(٥).

وقال ابن حزم: ((أما من تزوج امرأة لها ابنة، أو ملكها ولها ابنة؛ فإن كانت الابنة في حجره، ودخل بالأم مع ذلك وطئ أو لم يطأ، لكن خلا بها بالتلذذ لم تحل له ابنتها أبداً؛ فإن دخل بالأم ولم تكن الابنة في حجره، أو كانت الابنة في حجره ولم يدخل بالأم فزواج الابنة له حلال))^(٦).

(١) انظر: المحلى ٥٢٧/٩، وفقه الإمام داود الظاهري ص ٦٤٦-٦٤٧.

(٢) الكافي ٣٨/٣.

(٣) المغني ١٥٥/١٠.

(٤) مختصر الخراقي ص ١٧٨.

(٥) الاختيارات الفقهية ص ٢١٠-٢١١.

(٦) المحلى ٥٢٧/٩.

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قول الله تعالى في بيان المحرمات من النساء: (وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) (١).

وجه الدلالة:

دلّت الآية الكريمة على تحريم الرّبيبة بشرط الدّخول على أمّها، كما دلّت على عدم تحريمها إذا لم تكن أمّها مدخولاً بها، ففي الآية الكريمة إذا نصّ على إباحتها، فهذا قال الله تعالى: (وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) (٢).

وقالوا: المراد بالدّخول في الآية الكريمة: الوطء (٣).

واعترض عليه ابن حزم بقوله: ((لا يجوز تخصيصه بالوطء من غير نص)) (٤).

٢- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: ((أيما رجل نكح امرأة فدخل بها؛ فلا يحلّ له نكاح ابنتها، وإن لم يكن دخل بها؛ فلينكح ابنتها، وأيما رجل نكح امرأة

(١) النساء: ٢٣.

(٢) النساء: ٢٤.

(٣) انظر: المغني ١٠/١٥٥، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ٥/١٥٤، ومجمع الأنهر ١/٣٢٤، والفواكه الدواني ٢/٣٨، وكفاية الأخيار ٢/٣٦، ومصنف عبد الرزاق ٦/٢٧٦-٢٧٧، برقم: (١٠٨٢٤، ١٠٨٢٦).

(٤) المحلى ٩/٥٣٠.

- ابنتها، وإن لم يكن دخل بها؛ فلينكح ابنتها، وأيما رجل نكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل بها فلا يحل له نكاح أمها^(١).
- وفي رواية عنه: ((وأيما رجل نكح امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها، وإن لم يدخل بها فلينكح ابنتها إن شاء))^(٢).
- ٣- عن الثوري أنه قال: ((لا بأس أن ينكح الربيبة إذا لم يكن دخل بالأُم))^(٣).

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

- ١- قوله تعالى: (وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي نَخَلْتُمُ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمُ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ)^(٤).

وجه الدلالة:

أن الله تعالى أطلق الدخول في هذه الآية، وهو شامل للخلوة، وجرى العرف على ذلك، يقال: دخل بزوجه إذا كان بنى بها، ولم يطأها^(٥).

واحتج ابن حزم على قوله بهذه الآية مبيّناً وجه الدلالة بقوله: ((لم يحرم الله عز وجل الربيبة بنت الزوجة أو الأمة إلا بالدخول بها،

(١) أخرجه الترمذي في سننه ٤٢٥/٣، برقم: (١١١٧)، وقال: ((هذا حديث لا يصح من قبل إسناده، وإنما رواه ابن لهيعة والمثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يضعفان في الحديث)). ا. هـ. وضعفه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢٨٦/٦، برقم: (١٨٧٩).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٦٠/٧، وعبد الرزاق في مصنفه ٢٧٦/٦، برقم: (١٠٨٢١).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٧٧/٦-٢٧٨، برقم: (١٠٨٢٩).

(٤) النساء: ٢٣.

(٥) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١٥٤/٥، والمبدع ٦١/٧.

وأن تكون هي في حجره فلا تحرم إلا بالأميرين معاً؛ لقوله تعالى بعد أن ذكر ما حرم من النساء: (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ^(١))، (وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا) ^(٢).

وكونها في حجره ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: سكناها معه في منزله، وكونه كافلاً لها.

والثاني: نظره إلى أمورها نحو: الولاية، لا بمعنى: الوكالة، فكل واحد من هذين الوجهين يقع به عليها كونها في حجره ^(٣).

اعترض عليه بما يلي:

أ- أن الدخول في هذه الآية هو الوطء، والجماع، والخلوة لا تسمى دخولاً؛ فلا تقوم مقام الوطء في تحريم بنتها ^(٤).

فقد روى بكر بن عبد الله المزني عن ترجمان القرآن عبد الله بن عباس أنه قال: ((الدخول، والغشي، والإفشاء، والمباشرة، والرق، واللمس: هذا الجماع، غير أن الله حي كريم، يكني بما شاء عما شاء ^(٥)).

وهذا التفسير هو المروي أيضاً عن عبد الكريم الجزري ^(٦).

(١) النساء: ٢٤.

(٢) مريم: ٦٤.

(٣) المحلى ٥٢٧/٩-٥٢٨.

(٤) انظر: شرح منتهى الإرادات ٢٩/٣.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٧٧/٦، برقم: (١٠٨٢٦)، وصححه ابن حزم في المحلى ٥٣٠/٩.

(٦) المصدر السابق ٢٧٦/٦-٢٧٧، برقم: (١٠٨٢٤)، وصححه ابن حزم ٥٣٠/٩.

وطاوس وعمر بن دينار^(١).

ب- أن العرف لا اعتبار به؛ لكونه مخالفاً ومصادماً للشرعية.

قال الدكتور محمد صدقي البورنو: ((إيمان يعتبر بالعرف والعادة حجة عند عدم مخالفته لنص شرعي))^(٢).

ج- أن ما ذكره ابن حزم -رحمه الله- ظاهر مفهوم الآية، وهذا الظاهر غير مراد؛ لأن كون البنت في حجر زوج أمها ليس معتبراً، ولا هو شرط في التحريم؛ لأن الرِّبَاب ليس في معنى الأمهات^(٣).

ولأن الحجر لا تأثير له في التحليل والتحريم، وذكر الحجر في الآية المباركة خرج مخرج العادة؛ لأن العادة جارية بأن تكون البنات مع أمهاتهن في بيت أزواج الأمهات، وأظهر ما يدل على صحة هذا النظر؛ أنه سبحانه وتعالى حين أراد أن يبين متى تحل بنت الزوجة قال: (فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ)^(٤)، ولم يذكر مفهوم القيد الأول؛ فدل على أنه لم يخرج مخرج الشرط؛ إذ لو خرج مخرج الشرط لكان التحريم مقيداً به، بمعنى: فإن لم يكن في حجوركم أو لم تكونوا قد دخلتم بأمهاتهن فلا جناح عليكم^(٥).

(١) المصدر السابق ٢٧٧/٦، برقم: (١٠٨٢٨)، وصححه ابن حزم ٥٣٠/٩.

(٢) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص ١٥٧.

(٣) انظر: المبسوط ١٩٩/٤.

(٤) النساء: ٢٣.

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ١/١٩١، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/١٠٠، وكفاية الأخيار ٣٦/٢، وتعليق المحقق محمد محيي الدين بن عبد الحميد على اللباب في شرح الكتاب للميداني ٥/٣.

وارثته أو غير وارثة من نسب أو رضاع؛ فإذا دخل بالأم، حرمت عليه سواء كانت في حجره أم لا^(١).

٢- ما رواه مالك بن أوس بن الحدثان النصري، قال: ((كانت عندي امرأة قد ولدت لي، فتوفيت، فوجدت عليها، فلقيت علي بن أبي طالب؛ فقال: ما لك؟ فقلت: توفيت المرأة، فقال: أَلها ابنة؟ قلت: نعم، قال: كانت في حجرك؟ قلت: لا، هي في الطائف، قال: فاتكحها، قال: قلت: فأين قوله: (وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ)^(٢)؟ قال: إنها لم تكن في حجرك، وإنما ذلك إذا كانت في حجرك^(٣))).

الترجيح:

الراجح - والله تعالى أعلم - هو القول الأول لما يلي:

- ١- ضعف القول الثاني؛ حيث حكم عليه الحافظ ابن كثير أنه: ((قول غريب جداً))^(٤).
- ٢- أنه وقع الإجماع فيما بعد على عدم التحريم، وهذا الإجماع نقله القاضي عبد الوهاب البغدادي^(٥)، وابن المنذر^(٦).

قال الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي نقلاً عن ابن

(١) المبدع ٥٩/٧.

(٢) النساء: ٢٣.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٧٨-٢٧٩، برقم: (١٠٨٣٤)، وابن حزم في المحلى ٥٢٩/٩-٥٣٠، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢٨٧/٦، برقم: (١٨٨٠).

(٤) تفسير القرآن العظيم ٧١٠/١.

(٥) انظر: المعونة ٨١٥/٢.

(٦) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٩٣.

المنذر أنه قال: ((أجمع عوام علماء الأمصار أن الرجل إذا تزوج امرأة ثم طلقها، أو ماتت، قبل أن يدخل بها حل له أن يتزوج ابنتها؛ فإن خلا بها ولم يطأها لم تحرم ابنتها))^(١).

ونقل ابن كثير عن ابن جرير الطبري قوله في إجماع الجميع أن خلوة الرجل بامرأة لا تحرم ابنتها عليه، إذا طلقها قبل مسيسها ومباشرتها، وقبل النظر إلى فرجها بشهوة^(٢).

٣- إن هذا القول المروي عن الإمام أحمد محمود على أنه حصل مع الخلوة نظراً أو مباشرة^(٣).

(١) حاشية الروض المربع ٢٩٢/٦.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ٧١١/١، ونقله أيضاً عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي في حاشية الروض المربع ٢٩١/٦.

(٣) انظر: المغني ٥٣٣/٩، و ١٥٥/١٠، والاختيارات الفقهية ص ٢١١.

المبحث الثالث

أثر الخوة في ثبوت النسب

ويتفرع عن هذه المسألة موضعاً اتفاقاً، وموضع خلاف.

أما موضع الاتفاق، فكما يلي:

أولاً: اتفق الفقهاء -رحمهم الله تعالى- على أن الولد الذي تأتي به المرأة المتزوجة زواجاً صحيحاً ينسب إلى زوجها، وذلك وفق الشروط الآتية:

١- أن يكون الزوج ممن يتصور منه الحمل عادةً.

٢- أن يولد الولد بعد ستة أشهر من وقت العقد.

٣- إمكان تلاقي الزوجين بعد العقد ولو بالخوة.

قال ابن البراز: ((الخوة توجب كما المهر، والعدة، والنسب))^(١).

ثانياً: اتفقوا -أيضاً- على أن الولد لا يلحق بالفراش في أقل من ستة أشهر^(٢).

وهذا الاتفاق حكاه ابن حزم^(٣)، وغيره.

(١) انظر: الفتاوى البزازية ١/٤٤١.

(٢) انظر: الباب في شرح الكتاب ٩٠/٣، وفتاوى قاضي خان ٣٧١/١، وبداية المجتهد ١١٨/٢، والكافي لابن عبد البر ٦١٤/٢، ومغني المحتاج ٤١٣/٣، والحاوي الكبير ١٦٠/١١، والشرح الكبير للمقدسي ٣١/٥، والمحرر في الفقه ١٠٢/٢.

(٣) انظر: مراتب الإجماع ص ٥٦-٥٧، وانظر أيضاً: بداية المجتهد ١١٧/٢-١١٨، والفقه الإسلامي وأدلته ٦٨١/٧-٦٨٢، وموسوعة الإجماع ١٠٥١/٢-١٠٥٢.

قال ابن المنذر: ((وأجمعوا على أن المرأة إذا جاءت بولد، لأقل من ستة أشهر من يوم عقد نكاحها: أن الولد لا يلحق به، وإن جاءت به لستة أشهر من يوم عقد نكاحها فالولد له))^(١).

وأما موضع الخلاف فهو في اختلاف الفقهاء في هذه المدة - أي: مدة الستة الأشهر - هل تعتبر من وقت العقد أو من وقت الدخول على قولين:

القول الأول:

أن المدة تعتبر من وقت العقد، وبه قال أبو حنيفة^(٢).

قال داود أفندي: ((من نكح امرأة فأنت بولد لستة أشهر فصاعداً من وقت تزوجها ثبت نسبه))^(٣).

القول الثاني:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المدة معتبرة من وقت الخلوة وإمكان الوطء، وبه قال مالك^(٤)، والشافعي^(٥).

(١) الإجماع ص ١٠٨.

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٣/٢-٣٤، واللباب في شرح الكتاب ٩٠/٣، والبحر الرائق ١٦٩/٤، والبنية ٨١٧/٤، والفتاوى الهندية ٥٤٠/١.

(٣) مجمع الأنهر ٤٧٨/١.

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١١٠/١٣، والإشراف على مسائل الخلاف ١٦٥/٢، وبداية المجتهد ١١٨/٢، وشرح الزرقاني على الموطأ ٢١/٤.

(٥) انظر: التنبيه ص ١٩٠، والمهذب ١٥٣/٢، وشرح المحلى على منهاج الطالبين ٤٦١/، ونهاية المحتاج ١٧٠/٧، والفقہ الإسلامي وأدلته ٦٨٢/٧.

وأحمد بن حنبل^(١)، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثيرٌ منهم^(٢).

قال ابن عبد البر: ((أجمعت الجماعة من العلماء على أن الحرة فراشٌ بالعقد عليها، مع إمكان الوطء، وإمكان الحمل؛ فإذا كان عقد النكاح يُمكن معه الوطء والحمل فالولد لصاحب الفراش لا ينتفي عنه أبداً بدعوى الغير ولا بوجه من الوجوه إلا باللعان))^(٣).

وقال ابن المنذر: ((فإذا نكح الرجل المرأة نكاحاً ثابتاً، ثم جاءت بعد عقد النكاح بولد لستة أشهر فأكثر فالولد لاحقٌ به إذا أمكن وصوله إليها، وكان الزوج ممَّن يطأ))^(٤).

وقال ابن قدامة: ((إذا تزوج من يولد لمثله امرأة فلتت يولد لستة أشهر فصاعداً بعد إمكان اجتماعهما على الوطء لحقه نسبه))^(٥).

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((الولد للفراش وللعاهر الحجر))^(٦).

٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه

(١) انظر: المغني ١٦٨/١١، والمحزر ١٠١/٢، والشرح الكبير للمقديسي ٣٠/٥، والمبدع ٩٨/٨، وكشاف القناع ٤٠٥/٥، وشرح منتهى الإرادات ٢١٢/٣.

(٢) انظر: الإنصاف ٢٥٨/٩.

(٣) التمهيد ١١٠/١٣.

(٤) الإقناع ٣٢٢/١.

(٥) الكافي ٢٩٢/٣.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي، وحبته وعتقه، برقم: (٢٢١٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب الولد للفراش وتوفي الشبهات ١٠٨٠/٢، برقم: (١٤٥٧).

وسلم قال: ((الولد للفراش وللعاهر الحجر))^(١).

وجه الدلالة من الحديثين:

أن المراد بالفراش في الحديثين: ((العقد)) فدل على إلحاق النسب من حين العقد^(٢).

اعترض عليه:

بأن الفراش في الحديثين: ليس المراد به العقد كما قلتم، بل المراد به: المرأة التي يستفرشها الرجل ويستمتع بها؛ لأن الفراش مشتق من الافتراش فكانت الزوجة أشبه بهذه الصفة، ويدل لهذا قول عبد بن زمعة: ((أخي وابن وليدة أبي، ولد على فراشه))^{(٣)(٤)}.

٣- أن المرأة لما جاءت بالولد للستة أشهر من وقت النكاح فقد جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق فكان العلوق قبل الطلاق في حالة النكاح^(٥).

٤- أن إمكان الفعل لا يقوم مقام الفعل؛ لأن إمكان الزنا لا يقوم مقام الزنا، وإمكان القتل لا يقوم مقام القتل، فكذلك إمكان الوطء لا يقوم مقام الوطء؛ فبطل أن يكون معتبراً، ولم يبق الاعتبار إلا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الرضاع، باب الولد للفراش وتوفي الشبهات ١٠٨١/٢، برقم: (١٤٥٨).

(٢) انظر: البنائة ٨١٧/٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعقته، برقم: (٢٢١٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب الولد

للفراش وتوفي الشبهات ١٠٨٠/٢، برقم: (١٤٥٧).

(٤) انظر: الحاوي الكبير ١٦١/١١، والفقہ الإسلامي وأدلته ٦٨١/٧.

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٣/٢، والبنائة ٨١٧/٤، والبحر الرائق ١٦٩/٤.

للعقد فوجب أن يكون الولد معتبراً به، أي: بالعقد^(١).

وأجيب عن هذا الاعتراض:

بأن الاعتبار بإمكان الوطء اعتبار مُمكن؛ بحيث إن الزوج يمكن أن يقع منه الوطء فكان الاعتبار بإمكان الوطء أولى من وجهين:
أ- أنه عام.

ب- أن لحقوق الولد في اعتبار الوطء مُمكن، بينما يستحيل لحقوق الولد ونسبه على القول باعتبار العقد دون اعتبار الوطء^(٢).
واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
((الولد للفراش وللعاهر الحجر))^(٣).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
((الولد للفراش وللعاهر الحجر))^(٤).

وجه الدلالة من الحديثين:

دل الحديثان على إلحاق الولد بالفراش في حال إمكان الوطء؛ لأن المراد بالفراش: الزوجة، وهو مأخوذ من الافتراش، والفراش: زوجة

(١) انظر: البحر الرائق ١٦٩/٤، والحاوي الكبير ١٦٠/١١-١٦١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١٦١/١١.

(٣) تقدّم تخريجه ضمن أدلة أصحاب القول الأول.

(٤) تقدّم تخريجه ضمن أدلة أصحاب القول الأول.

اعترض عليه بما يلي:

أ- أن المراد بالفراش: العقد، كما تقدّم.

ب- أنه لا يعتبر إمكان الدخول والوطء؛ لأنّ النكاح -وهو العقد- قائم مقام الوطء، فلا حاجة إلى اشتراط إمكانية الوطء، كما لو تزوّج مشرقياً بمغربية، بينهما مسيرة سنة، فجاءت بولدٍ لسنة أشهرٍ من يوم تزويجها؛ فإنّه يحكم بثبوت النسب، وإن لم يتوهم الدخول لبعده عنها باعتبار ذلك من كرامات الأولياء، وكرامات الأولياء حق^(٢).

وأجيب عن هذا الاعتراض:

بأن المراد بالفراش: الزوجة لا العقد، كما تقدّم الكلام عليه قريباً^(٣).

أمّا القول بأنّ العقد يقوم مقام الوطء والدخول؛ فإنّه مبنيٌّ على القول بتزويج المشرقي بمغربية، وهو قول فاسد؛ وما بُنيَ على الفاسد فهو فاسد، وإنّ الأئمة الثلاثة -غير الحنفية- رفضوا هذا المنطق؛ حيث يقولون: باشتراط إمكان التلاقي بالفعل أو الحسن أو العادة، أو إمكان الوطء والدخول؛ لأنّ الإمكان العقلي نادرٌ ولا يصحّ أن يكون له دورٌ في

(١) انظر: تكملة المجموع الثانية ٤٠١/١٧، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٠/٣٨، والنهية لابن الأثير ٤٣٠/٣.

(٢) انظر: البناية ٨١٨/٤، وشرح فتح القدير ٣٥٠/٤، والبحر الرائق ١٦٩/٤، وتبيين الحقائق ٣٩/٣.

(٣) انظر: نيل الأوطار ٢٧٩/٦.

نطاق العقود الظاهرة، والأحكام تنبني على الكثير الغالب، والظاهر المشاهد، لا القليل النادر، أو الخفي غير المحتمل عادة^(١).

قال ابن رشد: ((وشدّ أبو حنيفة، فقال: من وقت العقد، وإن علم أنّ الدخول غير ممكن؛ حتى إنه إن تزوج عنده رجل بالمغرب الأقصى امرأة بالشرق الأقصى؛ فجاءت بولد لرأس ستة أشهر من وقت العقد؛ أنه يلحق به، إلا أن ينفية لعان، وهو في هذه المسألة ظاهري محض؛ لأنه إنما اعتمد في ذلك عموم قول النبي عليه الصلاة والسلام: ((الولد للفراس))، وهذه المرأة قد صارت فراشاً له بالعقد؛ فكأنه رأى أنّ هذه عبادة غير معللة، وهذا شيء ضعيف^(٢))).

٣- أن المقصود من النكاح: الاستمتاع والولد، فاكتمى فيه بإمكان الوطء من خلال الخلوة^(٣).

٤- أن المرأة إذا أتت بولد لا يمكن أن يكون من زوجها وجب أن لا يلحق به، كعدم إمكانية الوطء بينهما؛ فدلّ على أن العبرة من وقت الخلوة وإمكان الوطء، وأنه لا عبرة بحصول العقد، كالتصغير إذا عقد على امرأة، فأتت بولد، لم يلحق به^(٤).

ثمرة الخلاف:

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة من جهتين:

- (١) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته ٦٨٣/٧.
- (٢) بداية المجتهد ١١٨/٢.
- (٣) انظر: شرح المحلى على منهاج الطالبين ٦١/٤، ومغني المحتاج ٤١٣/٣.
- (٤) انظر: الإشراف على مسائل الخلاف ١٦٥/٢، والحاوي الكبير ١١١/١١، والمغني ١٦٨/١١.

الأولى: إذا تزوج المشرقي بمغربية، أو تزوج مغربي بمشرقية، ولا يمكن اجتماعهما بخلوة لبعدهما فجاءت بولد لستة أشهر من يوم تزويجها، هل يلحق الولد بالزوج والحالة هذه، ويتحقق ثبوت نسبه بذلك أم لا؟

فذهب الحنفية إلى ثبوت النسب، نظراً إلى كرامات الأولياء.

وذهب الجمهور -ومن بينهم: الأئمة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد- إلى عدم ثبوت النسب؛ لعدم إمكانية الخلوة أو الوطء في هذا العقد، فلم يلحق به^(١).

لاستحالة أن يكون الولد منه، والاستحالة هنا تمنع من ثبوت النسب^(٢).

الثانية: أن الولد لا ينتفي نسبه في رأي الحنفية إلا باللعان، وينتفي بدون لعان في رأي الجمهور، لعدم إمكان التلاقي بين الزوجين عادة^(٣).

الترجيح:

الراجح - والله تعالى أعلم - هو القول الثاني؛ لما يلي:

- ١ - قوة استدلالهم، وضعف استدلال مخالفهم.
- ٢ - أن القول بضرورة إمكانية التلاقي أو الوطء هو المتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية، والمقبول من قبل العقل السليم.

(١) انظر: المغني ١١/١٦٨، والشرح الكبير للمقسي ٣٢/٥.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١١/١٦١.

(٣) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته ٧/٦٨٣.

الخاتمة

بعد أن منَّ الله -تعالى- عليّ، وأكرمني بإعداد هذا البحث، ويسرّ لي إتمامه؛ أودّ أن أختمه بذكر أهم وأبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلاله، وهي على النحو التالي:

- ١- المراد بالخلوة: خلوة الرجل بامرأته بعد عقد النكاح الصحيح، في مكان لا يطّلع عليهما فيه أحد.
- ٢- أن لا يكون لدى الزوجة -حال الخلوة- مانع حقيقي أو شرعي أو طبيعي يمنع زوجها من وطنها.
- ٣- وجوب كامل الصداق للزوجة على الزوج بالوطة اتفاقاً.
- ٤- جمهور الفقهاء على القول باستقرار المهر كاملاً بالخلوة الصحيحة وإن لم يحصل الوطء.
- ٥- عدم وجوب العدة على المطلقة قبل المسيس والخلوة.
- ٦- وجوب العدة على المطلقة بعد المسيس.
- ٧- جمهور الفقهاء على القول بثبوت العدة على المطلقة بمجرد الخلوة الصحيحة وإن لم يحصل مسيس.
- ٨- ليس لمجرد الخلوة أثر في الرجعة، بل لا بدّ من الوطء لصحة الرجعة على القول الراجح.
- ٩- ثبوت النفقة لكل زوجة دخل بها الزوج في نكاح صحيح، وهي

مِمَّنْ تَوَطَّأ.

- ١٠- وجوب النفقة على الزوج لزوجته بمجرد الخلوة الصحيحة.
- ١١- خلوة الرجل بأمته أو بأجنبية لا تنشر الحرمة.
- ١٢- خلوة الرجل بامرأته ومباشرته لها فيما دون الفرج لغير شهوة لا تنشر الحرمة.
- ١٣- ثلاث من النساء يحرم بالمصاهرة بمجرد العقد وإن لم يحصل دخول ولا خلوة - وهن: زوجة الأب، وزوجة الابن، وأم الزوجة.
- ١٤- تحرم الربيبة بالدخول على أمها.
- ١٥- إذا خلا الرجل بامرأته ثم طلقها دون أن يطأها، فلا تحرم عليه ابنتها، على القول الراجح.
- ١٦- الولد الذي تأتي به المرأة المتزوجة زواجا صحيحا، ينسب إلى زوجها، إذ هو صاحب الفراش.
- ١٧- لا يلحق الولد بالفراش في أقل من ستة أشهر.
- ١٨- مدة إحقاق الولد بالفراش ستة أشهر، وتعتبر بدايتها من وقت الخلوة وإمكان الوطء، على القول الراجح.
- ١٩- إذا تزوج المشرقي بمغربية، أو المغربي بمشرقية، ولا يمكن اجتماعهما بخلوة لتباعدهما، فجاءت بولد لستة أشهر من يوم العقد، فلا ثبوت لنسبه لعدم إمكانية الخلوة أو الوطء في هذا العقد، على القول الراجح.
- ٢٠- ينتفي نسب الولد بغير لعان إذا تعذر إمكان التلاقي بين الزوجين

عادة، على القول الراجح.

والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

١- فهرس المصادر والمراجع

٢- فهرس الموضوعات

فهرس المصادر والمراجع:

١- الإجماع:

لأبي بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨ هـ)، تحقيق وتخرىج: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

٢- أحكام القرآن:

للجصاص أحمد بن علي الرازي، دار الكتب العلمية، مصور عن طبعة الأوقاف الإسلامية، الطبعة الأولى.

٣- الاختيار الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية:

اختارها العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البجلي الدمشقي، المتوفى سنة: (٨٠٣هـ)، بتحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤- الاختيار لتعليل المختار:

تأليف: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، دار المعرفة، بيروت، ط: الثالثة، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

٥- إرواء الغليل في تخرىج أحاديث منار السبيل:

للشيخ محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، إشراف زهير الشاويس، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٦- الإشراف على مذاهب أهل العلم:

لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ)، تحقيق:

محمّد نجيب سراج الدّين، إدارة إحياء التّراث الإسلاميّ، بدولة قطر، الطّبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٧-الإشراف على مسائل الخلاف:

للقاضي عبد الوهّاب بن عليّ بن نصر البغدادي (ت: ٤٢٢هـ)، مطبعة الإرادة.

٨-الإفصاح عن معاني الصّحاح:

للوزير عون الدّين أبي المظفر، يحيى بن محمّد بن هبيرة، المؤسّسة السّعيدية، بالرياض.

٩-الإقناع:

لأبي بكر محمّد بن إبراهيم بن المنذر (ت: ٣١٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الطّبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

١٠-الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل:

لأبي النّجا شرف الدّين موسى الحجاوي المقدسي، تصحيح: عبد اللّيف محمّد موسى السّبكي، دار المعرفة.

١١-الأمّ:

لأبي عبد الله محمّد بن إدريس الشّافعي، أشرف على طبعه: محمّد زهري النّجار، دار المعرفة، بيروت.

١٢-الإتصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:

لعلاء الدّين بن أبي الحسين بن سليمان المرداوي، تحقيق: محمّد حامد الفقي، دار إحياء التّراث العربي، الطّبعة الأولى ١٣٧٦ هـ.

١٣- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء:
تأليف: الشيخ قاسم القونوي، المتوفى سنة: (٩٧٨هـ)، تحقيق:
د/ أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، الناشر: دار الوفاء للنشر
والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٤- البحر الرائق شرح كنز الدقائق:

لزيد الدين ابن نجيم الحنفي، بهامشه: منحة الخالق لابن عابدين،
دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

١٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع:

لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك
العلماء. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ،
١٩٨٢م.

١٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد:

لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد القرطبي، ت: ٥٩٥
هـ، تحقيق وتعليق وتخريج: محمد صبحي حسن حلاق. مكتبة ابن
تيمية القاهرة، ومكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.

١٧- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك:

للشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي (ت: ١٢٤١هـ)، دار
المعرفة، بيروت، لبنان، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة.

١٨- البناية في شرح الهداية:

لأبي محمود بن أحمد العيني، تصحيح: المولوي محمد عمر
الشهير بناصر الإسلام الزامفوري، دار الفكر، الطبعة الأولى،
١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

١٩- التاج والإكليل لمختصر خليل:

لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، الشهير
بالمواق، مطبوع مع مواهب الجليل، دار الفكر، الطبعة الثانية،
١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٠- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق:

لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، (ت: ٩٧٠هـ)، دار
المعرفة بيروت، الطبعة الثانية المصورة عن الطبعة الأولى
بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر سنة: ١٣١٣هـ.

٢١- تحفة الفقهاء:

لعلاء الدين السمرقندي، ت: ٥٣٩هـ. دار الكتب العلمية بيروت،
الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

٢٢- التحقيق في أحاديث التعليق:

لشمس الدين محمد بن أحمد عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ)، تحقيق:
أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة
الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٢٣- التذكرة في الفقه الشافعي:

لأبي جعفر سراج الدين عمر بن علي السراج الأنصاري المصري
الشافعي، دراسة وتحقيق وتعليق: د/ ياسين بن ناصر الخطيب،

دار المنار للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ /
١٩٩٠م.

٢٤- التعريفات:

للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت،
لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٢٥- التعليق المغني على سنن الدار قطني:

لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، مع سنن
قطني، دار المحاسن للطباعة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.

٢٦- التفرع:

لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري،
(ت: ٣٧٨هـ-)، دراسة وتحقيق: د/ حسن بن سالم الدهماني،
دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ /
١٩٨٧م.

٢٧- تفسير القرآن العظيم:

للإمام أبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، كتب هوامشه
وضبطه: حسين إبراهيم زهران، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٢٨- تكملة المجموع شرح المذهب:

للمطيعي، دار الفكر، بيروت.

٢٩- تلخيص الحبير في شرح أحاديث الرافعي الكبير:

لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، تصحيح
وتعليق: عبد الله هاشم اليماني المدني، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

٣٠- التلقين في الفقه المالكي:

لأبي محمد عبد الوهّاب البغدادي المالكي، تحقيق ودراسة: محمد
ثالث سعيد الغاني، الناشر: مكتبة نزار، ومصطفى الباز،
الرياض - مكة المكرمة.

٣١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:

للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
النمري الأندلسي، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أسامة بن إبراهيم.
الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة الأولى: ١٤٢٠
هـ، ١٩٩٩م.

٣٢- التنبيه في الفقه الشافعي:

لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروز آبادي، إعداده: عماد الدين
أحمد حيدر، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/
١٩٨٣م.

٣٣- الجامع لأحكام القرآن:

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. دار الكتب
العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣٤- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل:

للشيخ صالح عبد السميع الأزهرى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٥- حاشية ابن عابدين (حاشية رد المحتار):

لخاتمة المحققين محمد أمين الشَّهير بابن عابدين، على الدر
المختار شرح تنوير الأبصار، للحصكفي. دار الفكر، الطبعة
الثانية: ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٣٦- حاشية البيجوري على شرح العلامة ابن قاسم الغزري

على متن أبي شجاعة:

للشيخ إبراهيم البيجوري، دار الفكر، بيروت.

٣٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير:

للإمام شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، وبهامشه: تقارير

العلامة محمد عيش، طبع بدار إحياء الكتب العربية، عيسى

البابي الحلبي، وشركاه.

٣٨- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع:

لعبد الرحمن بن محمد ابن قاسم النجدي. مؤسسة الرسالة،

الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٠٥ هـ.

٣٩- حاشية القليوبي وعميرة:

للشيخ شهاب الدين قليوبي، والشيخ عميرة على شرح العلامة

جلال الدين المحلي الشافعي على منهاج الطالبين للنووي، طبع

بمطبعة: دار إحياء الكتب العربية لأصحابها: عيسى البابي الحلبي

وشركاه.

٤٠- حاشية المقنع:

للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. مطبوعة

مع المقنع لابن قدامه المقدسي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض،

١٤٠٠ هـ.

٤١- الحاوي الكبير شرح مختصر المزني في فقه الإمام

الشافعي:

لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق
وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد
الموجود، قدم له وقرظه: د/ محمد بكر إسماعيل، و د/ عبد
الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى:
١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٤٢- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء:

لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، حققه وعلق
عليه: د/ ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مكتبة الرسالة الحديثة،
الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٤٣- الخرشي على مختصر سيدي خليل:

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي والخرشي، وبهامشه:
حاشية الشيخ العدوي، دار صادر، بيروت.

٤٤- الدر المختار شرح تنوير الأبصار:

لمحمد بن علي بن محمد الحصكفي، مطبوع مع حاشية ابن
عابدين، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ.

٤٥- ذيل طبقات الحنابلة:

للإمام زيد الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن
رجب الحنبلي، (ت: ٧٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤٦- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة:

لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي،
عني بطبعه خادم العلم/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على
نفقة صاحب السمو الشيخ/ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة
قطر، سنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٤٧- الرسالة الفقهية:

للشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، المطبوع مع:
غرر المقالة في شرح غريب الرسالة للمغراوي، إعداد وتحقيق:
د/ الهادي حمو، ود/ محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي،
بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٤٨- روضة الطالبين وعمدة المفتين:

للإمام النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، إشراف: زهير
الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥
م.

٤٩- رؤوس المسائل:

للعلامة: جبار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت:
٥٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: عبدالله نذير أحمد، دار البشائر
الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٥٠- سنن الترمذي:

لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد
محمد شاكر، ومحمد فؤاد، وعبد القادر عطوة، مطبعة البابي
الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٥١- سنن الدار قطني:

لعلي بن عمر الدار قطني، وبذيله: التعليق المغني للعظيم آبادي،
تصحيح وتعليق: عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المحاسن
للطباعة، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.

٥٢- سنن سعيد بن منصور:

للإمام سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار
الكتب العلمية، توزيع: دار الباز، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٣- السنين الكبرى:

لأحمد بن الحسين البيهقي، وفي ذيله: الجوهر النقي لابن
التركماني، دار الفكر، بيروت.

٥٤- شرح الزرقاني على الموطأ:

للإمام سيدي محمد الزرقاني. دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

٥٥- شرح الزرقاني على مختصر خليل:

للشيخ عبد الباقي الزرقاني، وبهامشه: حاشية البناني، دار الفكر،
بيروت، لبنان.

٥٦- شرح الزركشي على الخرق:

للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٧٢هـ)،
تحقيق: د/ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، المطبوع على نفقة
عبد العزيز ومحمد العبد الله الجميح، بشركة العبيكان، الرياض.

٥٧- الشرح الصغير على أقرب المسالك:

لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت: ١٢٠١هـ)، المطبوع
بهامش بلغة السالك، دار المعرفة، بيروت، لبنان، توزيع دار الباز
مكة المكرمة.

٥٨- الشرح الكبير على المقنع:

لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد
المقدسي، دار الفكر.

٥٩- الشرح الكبير على مختصر خليل:

لأحمد بن محمد بن أحمد الدردري (ت: ١٢٠١هـ)، المطبوع
بهامش حاشية الدسوقي، طبع بدار إحياء الكتب العربية، عيسى
البابي الحلبي وشركاؤه.

٦٠- شرح المحلي على منهاج الطالبين:

للعامة جلال الدين المحلي، مطبوع مع حاشيتي قليوبي وعميرة،
دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦١- شرح النووي على صحيح مسلم:

لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي. دار إحياء التراث العربي،
بيروت.

٦٢- شرح منتهى الإرادات:

لمنصور بن يونس البهوتي، دار الفكر.

٦٣- الصحاح المسمى تاج اللغة وصحاح العربية:

لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار،
دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

٦٤- صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري:

للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي،
دار الفكر.

٦٥- صحيح مسلم:

للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد
الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٥هـ.

٦٦- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير:

لأبي القاسم عبد الكريم محمد بن عبد الكريم الرافعي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

٦٧- العقيدة الواسطية:

لشيخ الإسلام ابن تيمية، مطبوعة مع شرحها لمحمد خليل هراس، ومراجعة/ عبد الرزاق عفيفي، طبعت بمطابع الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، مركز شؤون الدعوة.

٦٨- عمدة السالك وعدة الناسك:

لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن نقيب المصري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٩- العناية على الهداية:

لأكمل الدين محمد بن محمود البارقي المتوفى سنة: (٧٨٦هـ-)، انظر: فتح القدير لابن الهمام.

٧٠- عيون المجالس:

اختصار القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، (ت: ٤٢٢هـ-)، تحقيق ودراسة/ إمباي بن كيباكاه، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٧١- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى:

للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض، الطبعة الثانية.

٧٢- الفتاوى البزازية:

لمحمد بن محمد شهاب المعروف بابن البزاز الكر دري، مطبوع
مع (الفتاوى الهندية)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة
١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٧٣- الفتاوى الخاتية:

لقاضي خان محمود الأوزجندي، مطبوعة بهامش الفتاوى
الهندية، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،
الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٧٤- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة
النعمان:

تأليف: العلامة الشيخ النظام وجماعة من علماء الهند الأعلام،
إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

٧٥- فتح القدير على الهداية:

للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم الإسكندري
المعروف بابن الهمام الحنفي (ت: ٦٨١هـ)، المطبوع مع شرح
العناية للبابرتي، وحاشية سعدي جلبي وسعدي أفندي، شركة
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة
الأولى ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م.

٧٦- الفروع:

لمحمد بن مفلح، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

٧٧- الفقه الإسلامي وأدلته:

للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٧٨- فقه الإمام أبي ثور:

لإبراهيم بن خالد بن أبي اليمان البغدادي (ت: ٢٤٠هـ)، تأليف:
سعدي حسين علي جبر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٣
هـ/ ١٩٨٣م.

٧٩- فقه الإمام داود الظاهرية:

رسالة أعدّها: عارف خليل محمد أبو عيد، لنيل درجة العالمية
(الدكتوراه) في الفقه المقارن، بإشراف فضيلة الدكتور/ عبد
الغني محمد الخالق، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة
الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٨٠- الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني:

للشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النّفراوي المالكي
الأزهري، دار المعرفة، بيروت.

٨١- القاموس الفقهي:

لسعدي أبو جيب، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م،
دمشق، سورية.

٨٢- القاموس المحيط:

لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل، بيروت.

٨٣- القواعد الفقهية:

تأليف: علي أحمد الندوي، قدّم لها: العلامة الجليل الفقيه مصطفى
الزرقا، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٨٤- القوانين الفقهية:

لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (ت: ٧٤١
هـ)، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ١٩٨٢م.

٨٥- الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل:

لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامه المقدسي، تحقيق:
زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ/
١٩٨٥م.

٨٦- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي:

لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تحقيق وتقديم
وتعليق: د/ محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة
الرياض الحديثة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٨٧- كشف القناع عن متن الإقناع:

لمنصور بن يونس البهوتي، مراجعة وتعليق: هلال مصيلحي،
عالم الكتب ١٤٠٣هـ.

٨٨- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار:

لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصري الشافعي، دار
المعرفة، بيروت.

٨٩- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب:

للإمام أبي محمد علي بن زكريا المنجي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق:
د/ محمد فضل عبد العزيز المراد، دار الشرق، جدة، الطبعة
الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٩٠- اللباب في شرح الكتاب:

الشيخ عبد الغني الفذمي الدمشقي الميداني الحنفي، تحقيق
وتعليق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الحديث حمص،
بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٩١- لسان العرب:

لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار
صادر، بيروت.

٩٢- المبدع في شرح المقنع:

لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح، المكتب الإسلامي، سنة
١٩٨٠م.

٩٣- المبسوط:

لشمس الدين السرخسي ت ٤٩٠هـ، دار المعرفة، بيروت،
١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٩٤- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر:

للشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد
أفندي (ت: ١٠٧٨هـ)، وبهامشه: بدر المنتقى في شرح
الملتقى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة مصورة عن دار
الطباعة العامة.

٩٥- المجموع شرح المذهب:

لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، ويليهِ: فتح
العزیز للرافعي، ويليهِ: التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني،
دار الفكر، بيروت.

٩٦- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:

للشيخ مجد الدين أبو البركات (ت: ٦٥٢هـ)، ومعه: النكت
والفوائد السنية لشمس الدين ابن مفلح (ت: ٧٦٣هـ)، مكتبة
المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٩٧-المحلى:

لابن حزم الأندلسي، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار
الآفاق الجديدة، بيروت.

٩٨-مختصر الطحاوي:

لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، بتحقيق: أبي
الوفاء الأفغاني، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦
هـ/ ١٩٨٦م.

٩٩-مختصر القدوري:

للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي (ت:
٤٢٨هـ)، مطبوع مع كتاب اللباب في شرح الكتاب للميداني، دار
الحديث، حمص، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٠٠-مختصر المزني:

لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، دار المعرفة، بيروت،
لبنان.

١٠١-مختصر خليل:

للشيخ خليل بن إسحاق المالكي، صححه وعلق عليه: الشيخ أحمد
نصر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٠٢-مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات:

لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، دار
الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٠٣-المراسيل:

للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، مراجعة: د/ يوسف
المرعشلي، مطبوع مع سلسلة الذهب فيما رواه الإمام الشافعي

- عن مالك عن نافع عن ابن عمر لابن حجر، تحقيق: د/ عبد المعطي أمين قلعة جي، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ١٠٤- مسائل الإمام أحمد برواية إسحاق بن إبراهيم بن هاتئ: تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.
- ١٠٥- المسائل الفقهية التي انفرد بها الإمام الشافعي من دون إخوانه من الأئمة:
- للإمام الحافظ ابن كثير المتوفى سنة: (٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د/ إبراهيم بن عليّ صندجي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، /، ١٩٨٦م.
- ١٠٦- مسند الإمام أحمد:
- للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المكتب الإسلامي. وطبعة أخرى، بتحقيق: د/ عبد الله بن عبد المسحن التركي وزملاؤه، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٠٧- مشكل الآثار:
- لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ت: ٣٢١هـ. مؤسسة قرطبة السلفية الأندلس، الطبعة الأولى.
- ١٠٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:
- لأحمد بن محمد بن عليّ الفيومي، المكتبة العلمية.
- ١٠٩- مصنف ابن أبي شيبة:
- لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- ١١٠- مصنف عبد الرزاق:

لأبسي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ومعه: كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١١١-المطلع على أبواب المقنع:

لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، ومعه معجم ألفاظ للفقه الحنبلي. المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ.

١١٢-معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية:

للدكتور/ محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصوير، القاهرة.

١١٣-المعجم الوسيط:

قام بإخراجه: د/ إبراهيم أنيس، و د/ عبد الحليم منتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد، وأشرف على طبعه: حسن علي عطية، ومحمد شوقي أمين. مطابع دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

١١٤-معجم لغة الفقهاء:

وضعه: د/ محمد رواس قعلجي، ود/ حامد صادق قنيبي، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١١٥-معجم مقاييس اللغة:

لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية.

١١٦-معرفة السنن والآثار:

لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي،
الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كرا تشي؛ دار الوعي، حلب؛
القاهرة، دار قتيبة؛ دمشق، بيروت.

١١٧- المعونة على مذهب عالم المدينة:

للقاضي عبد الوهاب البغدادي، ت: ٤٢٢هـ، تحقيق ودراسة:
حميش عبد الحق. المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة
المكرمة.

١١٨- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج:

لمحمد الخطيب الشربيني الشافعي. دار الفكر.

١١٩- المغني:

لعبد الله بن أحمد بن قدامه، تحقيق: د/ عبد الله التركي، ود/ عبد
الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٢٠- المقدمات الممهّدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من

الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها

المشكلات:

تأليف: أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت ٥٤٠هـ،

تحقيق: د/ محمد حجي، والأستاذ/ سعيد أحمد أعراب، دار الغرب

الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

١٢١- المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني:

لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)،

دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

١٢٢- ملتنقى الأبحر:

للشيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي (ت: ٩٥٦هـ)،
ومعه: التعليق الميسر على ملتقى الأبحر، تحقيق ودراسة: وهبي
سليمان غاوجي الألباني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٩
هـ/ ١٩٨٩م.

١٢٣- منتهى الإرادات:

لتقي الدين الفتوح الشهير بابن النجار، تحقيق: عبد القني عبد
الخالق، عالم الكتب.

١٢٤- منهاج الطالبين وعمدة المفتين:

تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، -وبالهامش-: منهج
الطلاب للشيخ زكريا الأنصاري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى
البابي الحلبي، مصر.

١٢٥- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد:

لأبي اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العلمي (ت: ٩٤٨
هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، راجعه وعلق عليه:
عادل نويهض، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٢٦- المذهب في فقه الإمام الشافعي:

لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦
هـ)، وبذيله: النظم المستعذب في شرح غريب المذهب لمحمد بن
بطلال، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة ١٣٩٦
هـ.

١٢٧- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي:

لسعدي أبو حبيب، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

م.

١٢٨- موسوعة فقه إبراهيم النخعي:

للدكتور محمد رواس قلعجي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٢٩- موسوعة فقه إبي بكر رضي الله عنه:

للدكتور محمد رواس قلعجي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١٣٠- موسوعة فقه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

للدكتور محمد رواس قلعجي، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
١٣١- موسوعة فقه عبد الله بن عمر رضي الله عنه:

للدكتور محمد رواس قلعه جي. دار النفائس، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.

١٣٢- موسوعة فقه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

للدكتور محمد رواس قلعجي، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مطبعة المدني، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٣٣- موسوعة فقه عثمان بن عفان رضي الله عنه:

للدكتور محمد رواس قلعه جي. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.

١٣٤- موسوعة فقه علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

للدكتور محمد رواس قلعه جي. دار الفكر دمشق، ١٤٠٣هـ.

١٣٥- موسوعة عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

تأليف: د/ محمد رؤاس قلعه جي. دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٣٦- الموطأ (برواية يحيى بن يحيى):

للإمام مالك بن أنس الأصبحي، تصحيح وترقيم وتخريج: محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة العلمية.

١٣٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي:

لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري، المطبوع مع حاشية أبي الضيَاء، وحاشية أحمد بن عبد الرزاق، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٣٨- النهاية في غريب الحديث والآثر:

للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

١٣٩- نواذر الفقهاء:

للإمام محمد بن الحسن التميمي الجوهري، تحقيق: د/ محمد فضل عبد العزيز المراد، الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

١٤٠- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار:

لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، مكتبة الدعوة الإسلامية، شباب الأزهر.

١٤١- هداية الراغب لشرح عمدة الطالب:

تأليف: عثمان أحمد النجدي، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار البشير جدة، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.

١٤٢- الهداية:

لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني (ت ٥١٠هـ)، قام بتحقيقه: الشيخ إسماعيل الأنصاري، والشيخ صالح السكيان العمري، مراجعة: الأستاذ ناصر السكيان العمري، طبع في مطابع القصيم، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.

١٤٣- الهداية شرح بداية المبتدي:

لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني (ت: ٥٩٣هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية.

١٤٤- الوجيز في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:

للحسين بن يوسف بن محمد بن أبي السري، دراسة وتحقيق: مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، بمكتبة إمام الدعوة العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

١٤٥- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية:

للدكتور محمد صدقي بن أحمد البورنو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٤٨٥	المقدمة.....
٤٨٦	الافتتاحية.....
٤٨٦	أهمية الموضوع.....
٤٨٧	أسباب الاختيار.....
٤٨٧	خطة البحث.....
٤٨٩	منهج البحث.....
٤٩٢	التمهيد: في تعريف الخوة، وبيان ضوابطها.....
٤٩٣	المطلب الأول: تعريف الخوة.....
٤٩٣	الخوة في اللغة.....
٤٩٤	الخوة في الاصطلاح.....
٤٩٥	المطلب الثاني: ضوابط الخوة.....
٤٩٥	الضابط الأول: عدم المانع من وطء الزوجة.....
٤٩٥	موانع الوطء لدى الزوجة.....
٤٩٥	المانع الحقيقي.....
٤٩٥	المانع الشرعي
٤٩٦	المانع الطبيعي.....

الصفحة	الموضوع
٤٩٦	الضابط الثاني: أن تكون الخلوة في مكان لا يطلع عليهما فيه أحد.....
٤٩٦	الضابط الثالث: أن تكون الخلوة في عقد صحيح.....
٤٩٧	الفصل الأول: أثر الخلوة في ثبوت المهر والعدة والرجعة.....
٤٩٨	المبحث الأول: أثر الخلوة في ثبوت المهر.....
٤٩٨	الاتفاق على أن الدخول موجب للصداق.....
٤٩٩	هل من شرط وجوب الصداق المسيس مع الدخول؟.....
٤٩٩	القول الأول.....
٥٠٢	نماذج من عبارات الفقهاء.....
٥٠١	القول الثاني.....
٥٠٢	نماذج من عبارات الفقهاء.....
٥٠٢	الأدلة.....
٥٠٢	أدلة أصحاب القول الأول.....
٥٠٣	الاعتراض على الدليل الأول.....
٥٠٤	الاعتراض على الدليل الثاني.....
٥٠٨	الاعتراض على الدليل الثالث عشر.....
٥٠٨	الاعتراض على الدليل الرابع عشر.....
٥٠٩	أدلة أصحاب القول الثاني.....
٥٠٩	ذكر الماوردي أن المراد بالمسيس.....
٥١٠	الاعتراض على الدليل الأول.....
٥١١	الاعتراض على الدليل الثاني.....
٥١٣	الترجيح.....

الموضوع	الصفحة
أسباب الترجيح	٥١٣
المبحث الثاني: أثر الخلوّة في ثبوت العدة	٥١٤
الإجماع على عدم وجوب العدة على المطلقة قبل المسيس	٥١٤
الإجماع على وجوب العدة على المطلقة بعد المسيس	٥١٤
اختلفوا في وجوب العدة على المطلقة بمجرد الخلوّة	٥١٤
القول الأول	٥١٥
نماذج من عبارات الفقهاء	٥١٥
القول الثاني	٥١٧
نماذج من عبارات الفقهاء	٥١٧
الأدلة	٥١٨
أدلة أصحاب القول الأول	٥١٨
أدلة أصحاب القول الثاني	٥١٩
الاعتراض على الدليل الأول	٥٢٠
الاعتراض على الدليل الثالث	٥٢١
الاعتراض على الدليل الرابع	٥٢١
الترجيح	٥٢٢
أسباب الترجيح	٥٢٢
المبحث الثالث: أثر الخلوّة في ثبوت الرجعة	٥٢٣
اختلف الفقهاء في أثر الخلوّة في ثبوت الرجعة	٥٢٣
القول الأول	٥٢٣
نماذج من عبارات الفقهاء	٥٢٤
القول الثاني	٥٢٤

الصفحة	الموضوع
٥٢٥	نماذج من عبارات الفقهاء.....
٥٢٥	الأدلة.....
٥٢٥	أدلة أصحاب القول الأول.....
٥٢٦	أدلة أصحاب القول الثاني.....
٥٢٦	الاعتراض على الدليل الثاني.....
٥٢٧	الترجيح.....
٥٢٧	أسباب الترجيح.....
٥٢٨	الفصل الثاني: أثر الخلو في وجوب النفقة، وانتشار الحرمة، وثبوت النسب.....
٥٢٩	المبحث الأول: أثر الخلو في وجوب النفقة.....
٥٢٩	الاتفاق على ثبوت النفقة للزوجة المدخول بها.....
٥٢٩	شواهد من عبارات الفقهاء.....
٥٣٠	أدلة الاتفاق.....
٥٣١	الاتفاق على أن الخلو موجب للنفقة.....
٥٣٢	شروط ثبوت النفقة.....
٥٣٢	مقاطع من أقوال الفقهاء.....
٥٣٤	أدلة الاتفاق.....
٥٣٧	المبحث الثاني: أثر الخلو في انتشار الحرمة.....
٥٣٧	الاتفاق على أن خلو الرجل بأمته أو بأجنبية لا تنشر الحرمة...
٥٣٧	الاتفاق على أن مجرد خلو الرجل بامرأته من غير شهوة لا ينشر الحرمة.....
٥٣٧	ثلاث من النساء يحرم من مجرد العقد اتفاقاً.....

الصفحة	الموضوع
٥٣٨	التفصيل مع الدليل
٥٣٨	الاتفاق على أن الرّبيبة تحرم بالدخول بأمّها
٥٣٩	دليل الاتفاق
٥٣٩	هل تحرم الرّبيبة بمجرد الخلوة بأمّها دون الوطء؟
٥٣٩	القول الأول
٥٤٠	شواهد من أقوال الفقهاء
٥٤٠	القول الثاني
٥٤١	شواهد من أقوال الفقهاء
٥٤٢	الأدلة
٥٤٢	أدلة أصحاب القول الأول
٥٤٣	أدلة أصحاب القول الثاني
٥٤٤	الاعتراض على الاستدلال
٥٤٦	الترجيح
٥٤٦	أسباب الترجيح
٥٤٨	المبحث الثالث: أثر الخلوة في ثبوت النسب
٥٤٨	الاتفاق على أن ولد المرأة ذات الزوج ينسب إلى زوجها بشروط
٥٤٨	الاتفاق على أن الولد لا يلحق بالفراش في أقل من ستة أشهر ..
٥٤٩	هل تعتبر مدة الإلحاق من وقت العقد أو من وقت الدخول؟
٥٤٩	القول الأول
٥٤٩	نموذج واحد من عبارات أصحاب هذا القول
٥٤٩	القول الثاني

الصفحة	الموضوع
٥٥٠	نماذج من عبارات الفقهاء.....
٥٥٠	الأدلة.....
٥٥٠	أدلة أصحاب القول الأول.....
٥٥١	الاعتراض على الدليل الثاني.....
٥٥٢	الإجابة عن الاعتراض.....
٥٥٢	أدلة أصحاب القول الثاني.....
٥٥٣	الاعتراض على الاستدلال.....
٥٥٣	الإجابة عن الاعتراض.....
٥٥٤	ثمرة الخلاف.....
٥٥٥	إذا تزوج المشرقي بمغربية، أو مغربي بمشرقية بما ينتفي نسب الولد؟.....
٥٥٥	الترجيح.....
٥٥٥	أسباب الترجيح.....
٥٥٦	الخاتمة.....
٥٥٩	الفهارس.....
٥٦٠	فهرس المصادر والمراجع.....
٥٨٤	فهرس الموضوعات.....

